الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
25 رمضان 1437
30 يونيو 2016
العدد 880

03
الخرينج:
كلمة الأمير
خارطة طريق
لكل كويتي

05 - 14
650 توصية في دور
الانعقاد الرابع منها
61 في طلبات
مناقشة

15
الخالد:
تنسيق مع البرلمان
لزيادة الحبس
الاحتياطي

أدان تفجير مطار أتاتورك في اسطنبول وأعلن تأييد إجراءات تركيا لحماية أمنها واستقرارها

الأمير: نقف مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه

الغانم: نثق بقدرة أنقرة على تجاوز المحنة مثلما تجاوزت ظروفا سابقة أشد صعوبة

جدد حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح موقف الكويت الثابت في رفض الارهاب بأشكاله كافة وصوره ووقوفها مع المجتمع الدولي في محاربته وتجفيف منابعه واعرب في برقية تعزية الى الرئيس رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية التركية الصديقة عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الانفجار الذي وقع في مطار اتاتورك في مدينة اسطنبول واسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والمصابين مؤكدا سموه استنكار الكويت وادانتها الشديدة لهذا العمل الارهابي الشنيع والذي استهدف ارواح الابرياء الآمنين وزعزعة أمن واستقرار البلد الصديق والذي ترفضه الشرائع والقيم الانسانية كافة.

من جهة أخرى دعا رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم المجتمع الدولي إلى توحيد الجهود للتصدي للإرهاب الذي بات يهدد العالم اجمع مشددا على تضامنه مع الشعب التركي والسلطات التركية في مواجهة هذا الارهاب الذي لا يعرف دينا ولا ملة وليس له وطن ويشكل تهديدا حقيقيا على الامم والشعوب.

وأعرب الغانم في برقية تعزية لنظيره رئيس البرلمان التركي إسماعيل كهرمان عن خالص العزاء وصادق المواساة للشعب التركي بضحايا التفجير الارهابي الذي استهدف مطار اتاتورك في اسطنبول بتركيا وراح ضحيته عشرات القتلى والجرحى معربا عن الثقة بقدرة تركيا على تجاوز تلك المحنة مثلما تجاوزت ظروفا سابقة أشد صعوبة لتقوم بدورها المحوري المنشود في المنطقة.

من جهتها اعربت وزارة الخارجية امس عن ادانة واستنكار الكويت الشديدين لحادث التفجير الارهابي الذي استهدف مطار اتاتورك وقال مصدر مسؤول في الوزارة ان هذه الجريمة الآثمة التي ترتكب في العشر الاواخر من شهر رمضان الكريم تؤكد ان الارهاب لا دين له وانه يستهدف تقويض الامن والبشرية جمعاء.

من ناحية اخرى اكد القنصل العام للكويت في اسطنبول محمد المحمد سلامة جميع المواطنين الكويتيين في اسطنبول وقال إن القنصلية الكويتية في اسطنبول شكلت منذ اللحظات الاولى للانفجار فريق عمل للاشراف المباشر على نقل الكويتيين الذين ألغيت رحلتهم نتيجة الاجراءات الامنية التي اعقبت الانفجار. وكانت شركة الخطوط الجوية الكويتية قد الغت الرحلة رقم 155 المتجهة الى مطار أتاتورك الدولي.

تفاصيل (ص02)

.. ويستقبل رئيس مجلس النواب العراقي

أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لدى استقباله الجبوري أمس

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد بقصر السيف صباح امس وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس النواب العراقي د. سليم الجبوري ورئيس مجلس الأمة بالإنابة عادل مساعد الخرافي وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

يذكر أن الجبوري وصل إلى البلاد أمس في زيارة رسمية تستغرق يوما واحدا وكان في استقباله رئيس مجلس الأمة بالإنابه م. عادل الخرافي وسفير دولة الكويت لدى جمهورية العراق غسان الزواوي وسفير جمهورية العراق لدى الكويت محمد بحر العلوم وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

تفاصيل (ص02)

أبل يتعهد بمخاطبة الداخلية حول بيوت العسكريين البدون والخليجيين

كشف النائب عبدالله العدواني انه وزميله النائب سلطان اللغيصم اجتمعا إلى وزير الاسكان ياسر أبل بشأن بيوت العسكريين البدون والخليجيين وامكانية تأجيل قرار سحبها منهم لافتا إلى موافقة الوزير المبدئية على ذلك.

واضاف العدواني أن الوزير أبل وعد بمخاطبة وزارة الداخلية بشأن بيوت العسكريين الخليجيين والبدون المتقاعدين والمتوفين والتوصل لحل يضمن استمرار الاهالي حتى يتم ايجاد حل لهم .

وشكر العدواني واللغيصم الوزير ابل على تفهمه لهذه القضية وسعيه لحلها في اقرب وقت ممكن مع الجهات المختصة .

الميزانيات: 9 مليارات و677 مليون دينار العجز في ميزانية الدولة

أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبد الصمد عن موافقة اللجنة على الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016 /2017 فيما أرجأت التصويت على ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد إلى الغد.

وأضاف عبد الصمد في تصريح للصحافيين أن إجمالي الإيرادات المتوقعة في ميزانية الدولة يبلغ نحو 10 مليارات و238 مليون دينار بزيادة قدرها نحو مليارين اثنين و870 مليون دينار وذلك بسبب تعديل سعر برميل النفط في الميزانية من 25 دولارا إلى 35 دولارا والمتسق مع التطورات العالمية إضافة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

وأوضح أن إجمالي المصروفات المقدرة يبلغ نحو 18 مليارا و892 مليون دينار مبينا أن العجز بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة انخفض إلى نحو 9 مليارات و677 مليون دينار بعد أن كان 12 مليارا و261 مليون دينار.

وفيما يتعلق بميزانية هيئة مكافحة الفساد أكد عبد الصمد أنها وصلت متأخرة وقد افتقرت إلى الكثير من التفاصيل التي طلبناها من الهيئة ليتسنى مناقشتها في اجتماع الغد (اليوم) وإلا فستكون هذه عرضة للرفض مشيرا إلى أن اللجنة تحمل وزارة المالية أيضا مسؤولية غياب هذه التفاصيل طبقا لقواعد إعداد الميزانية.

وأشار إلى وجود خلاف سابق في شأن المناقلة بين أبواب الميزانية السابقة 2016/2015 وتم تأجيل حسم هذا الموضوع إلى اجتماع اليوم.

وأوضح عبد الصمد أنه وبعد تخفيض كلفة انتاج برميل النفط في القطاع النفطي بمبلغ 110 ملايين دينار فإن ذلك انعكس ايجابا على زيادة الايرادات.

استقبل رئيس مجلس النواب العراقي وعزى الرئيس التركي في ضحايا تفجيرات مطار أتاتورك

الأمير: ندين تفجير اسطنبول ونؤيد إجراءات تركيا في مواجهة الإرهاب

سمو الأمير مستقبلا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد بقصر السيف صباح امس وبحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس النواب العراقي د. سليم الجبوري والوفد المرافق ورئيس مجلس الأمة بالإنابة عادل مساعد الخرافي وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. كما استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد واستقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء واستقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

من جهة أخرى بعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه- ببرقية تعزية الى الرئيس رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية التركية الصديقة أعرب فيها سموه عن خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الانفجار الذي وقع في مطار اتاتورك في مدينة اسطنبول واسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والمصابين مؤكدا سموه استنكار دولة الكويت وادانتها الشديدة لهذا العمل الارهابي الشنيع والذي استهدف ارواح الابرياء الآمنين وزعزعة أمن واستقرار البلد الصديق والذي ترفضه كافة الشرائع والقيم الانسانية.

وأكد سموه موقف دولة الكويت الثابت في رفض الارهاب بكافة اشكاله وصوره ووقوفها مع المجتمع الدولي في محاربته وتجفيف منابعه وتأييدها للبلد الصديق في كل ما يتخذه من اجراءات لحماية امنه واستقراره سائلا سموه المولى تعالى ان يتغمد الضحايا بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته وان يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

ولي العهد استقبل المبارك والخالد والجراح

سمو ولي العهد مستقبلا الشيخ محمد الخالد

.. ومستقبلا الشيخ خالد الجراح

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء. كما استقبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد. كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد. واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح. كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ببرقية تعزية الى الرئيس رجب طيب اردوغان رئيس الجمهورية التركية الصديقة ضمنها سموه خالص تعازيه وصادق مواساته بضحايا الانفجار الذي وقع في مطار اتاتورك في مدينة اسطنبول مبتهلا سموه الى الباري جل وعلا ان يتغمد الضحايا بواسع رحمته وان يمن على المصابين بسرعة الشفاء والعافية.

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

الخرينج: كلمة الأمير خارطة طريق لكل كويتي

مبارك الخرينج

أشاد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بالكلمة السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح امير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بمناسبة العشر الاواخر من شهر رمضان المبارك واصفا كلمة سموه بالكلمة الجامعة المانعة لكل معاني الحب والتقدير من قائد حكيم لشعب وفي يبادله المحبه والاعتزاز.

وعبر الخرينج عن تمنياته وأمله من الجميع بقراءة كلمة سموه بتمعن واخذ العبر والدروس الوطنية منها في حب الكويت واهلها والعمل من اجلها.

مشيرا الى ان الكلمة السامية مثلت خارطة طريق للكويت سلطات وشعبا محددة بذلك معالم الطريق لكل كويتي تهمه رفعة واستقرار وازدهار الكويت.

وأكد الخرينج أهمية ترجمة كلمة سموه على أرض الواقع من جميع الجهات الحكومية والشعبية والعمل على دعم وحدة الصف وحماية وحدتنا الوطنيه وحماية الكويت وشعبها من آفات تمزيق الكويت من وسائل اعلام وتواصل اجتماعي واشاعات وتهم ما انزل الله بها من سلطان وغيرها من الوسائل.

مبينا أن كلمة سموه أكدت أهمية العمل الوطني الحقيقي الذي يجمع ولايفرق ويبني ولايهدم معززا الثقة بالمؤسسات الدستورية والرسمية لا مشككا فيها واضعين نصب اعيننا الاوضاع الاقليمية الملتهبة القريبة منا متيقظين لحماية الكويت من اي خطر خارجي او داخلي.

وختم الخرينج تصريحه بدعوة كل الشعب الكويتي الى ترجمة كلمة سموه على أرض الواقع كل في موقعه سائلا الله العلي القدير ان يحفظ الكويت واميرها وولي عهده وشعبها من كل مكروه.

الدويسان: الحكومة تفرغ القوانين من محتواها

فيصل الدويسان

أعرب النائب فيصل الدويسان عن اهتمامه بما صرح به رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد حول اللائحة التنفيذية لقانون جهاز المراقبين الماليين مبينا انها قد يشيبها العيب والمخالفة الدستورية.

وقال الدويسان في تصريح له امس انه في جلسة 25-3-2015 سجلت كلمة للتاريخ ولم أكن مخطئا عندما قلت إننا أمام مواجهة حكومية لاحقة لما بعد قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين وان الحكومة تواجه القوانين الصادرة من المجلس بسياسة الافراغ من المحتوى للحد من التطبيق الفعلي للقانون وقد تحقق ذلك بشكل جلي بعد صدور المرسوم رقم 333 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون جهاز المراقبين الماليين.

وأوضح الدويسان أنه بعد استقصاء رأي بعض الخبراء الدستوريين بالمجلس تبين وجود مثالب في اللائحة التنفيذية للقانون بما يتجاوز الحدود التي رسمتها المادة (72) من الدستور قائلا انه كان على الحكومة أن تلتزم بمبدأ تدرج التشريعات الذي يمنع التشريع الأدنى درجة من مخالفة التشريع الأعلى كاشفا عن رفضه للمحاولات الرامية لافراغ القانون من محتواه.

الخرافي: لنعمل على ترجمة التوجيهات السامية على أرض الواقع

أشاد أمين سر مجلس الأمة النائب م. عادل الخرافي بخطاب صاحب السمو امير البلاد بمناسبة العشر الاواخر من رمضان موضحا انه كان خطاب الاب لأبنائه واحتوى في طياته الكثير من النصائح والتوجيهات للامة العربية والاسلامية.

واضاف ان سموه حرص على التكاتف والتلاحم والوحدة الوطنية في ظل وجود الدستور الكويتي الذي ضمن للجميع الحياة الكريمة والتي يجب ان نحمد الله عليها في ظل ما يحدث في الدول المجاورة والاخطار التي تحيط في الدول العربية مما يتطلب توحيد الصفوف للتصدي لكل من يحاول التفرقة وشق الصفوف.

واوضح ان خطاب سموه طالب باستدراك واستشعار واخذ العبر عن كل ما حدث في الماضي والحاضر وكل الصعاب التي تجاوزناها بسبب تلك الوحدة الوطنية التي ساهمت في بناء هذا الوطن والارتقاء به.

وبين ان سموه يشعر تماما كما نشعر بخطورة التطور الذي يشهده العالم في التكنولوجيا والسرعة التي تحظى به مواقع التواصل الاجتماعي في انتشار المعلومات والاشاعات والتي يجب التمهل في تناولها حتى لا يتم استخدامها لهدم القيم الاصيلة التي يتمتع بها مجتمعنا الكويتي من قبل بعض المتربصين والحاسدين.

م. عادل الخرافي

واكد حرص سموه على الأجيال القادمة ورعاية الطاقات الشبابية والتي تعتبر ركيزة يقف عليها هذا الوطن هم عماد المستقبل الذي يجب علينا الاهتمام بهم والاخذ بيدهم الى بر الامان بتنمية مهاراتهم وصقل مواهبهم لحمايتهم من الفكر الضال مؤكدا حرص والدنا على نبذ الافكار ووأد الفتنة التي ساهمت في تدمير الشعوب. واختتم الخرافي حديثة قائلا: هناك رسائل واضحة ومباشرة تناولها صاحب السمو في خطابه للسلطتين ولكافة أبنائه من الشعب الكويتي علينا الاخذ بها وترجمتها على الواقع تتلخص بوحدتنا الوطنية والعمل على بناء كويت المستقبل.

طالب وزير المواصلات بتحمل المسؤولية ومحاسبة رئيس الخطوط الجوية

الزلزلة: ردود الكندري تؤكد التخبط في إدارة الكويتية

قال رئيس لجنة الأولويات النائب د. يوسف الزلزلة إن الردود التي تم تسلمها مؤخرا من وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري والتي تخص التجاوزات السافرة في إدارة الخطوط الجوية الكويتية تكشف للقاصي والداني حجم التخبط الإداري الذي تعيشه الكويتية في ظل هذه الإدارة غير المؤهلة.

وأشار الزلزلة إلى أن أسئلته البرلمانية للوزير بخصوص الكويتية حملت ضمنها ما يزيد على 150 سؤالا إلا أنه للأسف جاءت جميع الردود غير مقبولة لأنها لا تحمل إجابات صحيحة وواضحة للأسئلة التي تم طرحها مشددا على أن هذا الأسلوب في التعامل من قبل إدارة الخطوط الجوية الكويتية لن يتم السكوت عليه بل سيتم وقفه عند حده وعلى وزير المواصلات تحمل المسؤولية السياسية الكاملة تجاه ما تقوم به إدارة الكويتية من تخبطات إدارية وتجاوزات أثبتتها هذه الردود التي أثبتت لنا حجم المأساة التي تعيشها هذه الإدارة مذكرا الوزير بكتابه المرسل مباشرة إلى رئيس مجلس إدارة الكويتية بتاريخ 2015/6/17 وموضوعه الدعوة إلى أمانة الكلمة وصدق الأداء وسلامة المعلومات عند إعداد الإجابات عن الأسئلة البرلمانية محملا ايها المسؤولية الشخصية في حال مخالفة ما جاء بكتابه المذكور.

وأكد الزلزلة أن سؤاله الموجه إلى وزير المواصلات والمتعلق بعدم تطبيق قرار الوزير رقم 2016/44 المؤرخ 2016/2/10 والذي ينص في مادته الثالثة على ضرورة أن تقوم الجهات المختصة بالمبادرة إلى تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه وحيث نص القرار في مادته الأولى على تولي رئيس مجلس إدارة الكويتية مهام الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى رئاسته لمجلس الإدارة اعتبارا من تاريخ صدور القرار وهو 2016/2/10 إلا أن هذا القرار لم يتم تطبيقه حتى تاريخ 2016/4/26 وليس كما جاء في رد الوزير بأن القرار تم تطبيقه في 2016/4/18 وهو تاريخ اجتماع مجلس الإدارة

د. يوسف الزلزلة

واتخاذ قرار إنهاء تكليف الرئيس التنفيذي متسائلا لماذا لم يجتمع مجلس الإدارة منذ صدور القرار وحتى تاريخ 2016/4/18 بفترة تزيد على الشهرين إن كان الرد صحيحا.

وقال الزلزلة لوزير المواصلات: إن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم فحسب ما لدينا من معلومات مؤكدة جدا فإن مجلس إدارة الكويتية اجتمع أكثر من مرة خلال الفترة من 10 فبراير حتى 18 ابريل بل وتم عرض قرار وزير المواصلات رقم 2016/44 والخاص بالتجديد لمجلس الإدارة وتكليف رئيسة مجلس الإدارة بمهام الرئيس التنفيذي خلال الاجتماع رقم (3) بتاريخ 2016/2/16 فما هو رد الوزير على ذلك وهل هو يعلم بهذا التدليس وما هي إجراءاته حيال ذلك ومما يثير الشفقة تجاه هذه الإدارة مكشوفة السوء هو القول إن الرئيس التنفيذي خلال هذه الفترة لم يتخذ أي قرارات مصيرية كأنهم لا يعلمون أننا نتكلم عن قانون وتطبيقه فما بالك إذا عرفنا على سبيل المثال لا الحصر أن الرئيس التنفيذي خلال هذه الفترة سافر في مهمتين رسميتين إلى الولايات المتحدة وقام بالتوقيع على عقد خصخصة محاسبة إيرادات الركاب بقيمة 358.121.000 ألف دينار كويتي بتاريخ 2016/2/17 لذلك كله على الوزير تحمل مسؤولياته ومحاسبة رئيس مجلس إدارة الكويتية على هذا التدليس.

إلغاء الوكيل المحلي وجذب المستثمر الأجنبي وحرمان الشركات المتعثرة في التنفيذ

قانون المناقصات الجديد يدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يصدر قانون المناقصات الجديد الذي أقره مجلس الامة الأسبوع الماضي كاستحقاق ضروري لمواكبة المتغيرات التي شهدتها الأجهزة الإدارية وتطور ادارة المشاريع وتوجه الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي وجذب المستثمر الأجنبي.

ووافق مجلس الامة بشبه اجماع على تعديل القانون رقم (5) لسنة 1961 بشأن المناقصات العامة ليتلاءم مع التشريعات التي صدرت لاحقا لتنظيم هذا القطاع ولتلافي سلبيات القانون القديم الذي استمر منذ صدوره دون تعديلات رغم المحاولات التي بذلت خلال السنوات الماضية لتعديله.

ويسعى القائمون على تعديلات القانون الى تسريع عجلة التنمية وخلق بنية تشريعية حاضنة للانجاز وخلق توازن بين فتح السوق أمام المستثمر الأجنبي من جهة وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم المنتج الوطني من جهة اخرى.

ويتكون القانون الجديد من 97 مادة في 11 بابا بين نطاق التطبيق والإجراءات والتأهيل والاختصاصات والبت في المناقصة والأوامر التغييرية والتظلمات والجزاءات ونماذج العقود.

ويعد الجهاز المركزي للمناقصات العامة هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية لها ميزانية ملحقة بمجلس الوزراء وتقوم بعدة اختصاصات منها طرح المناقصات العامة وتلقي العطاءات وإرساؤها وإلغاؤها وتمديد العقود الادارية وتجديدها والأوامر التغييرية والتأهيل وغيرها.

ودعم القانون الجديد انفتاح السوق ودخول الاستثمارات الأجنبية دون عوائق حيث ألغى شرط الوكيل المحلي وفق ما جاء في المادة (31) وذلك تشجيعا للمستثمر الأجنبي وللاستفادة من الخبرات العالمية غير المتوافرة في السوق المحلي.

ونصت المادة 31 بشأن شروط التعاقدات على انه يجوز أن يكون مقدم العطاء أجنبيا وفي هذه الحالة لا تسري في شأن مقدم العطاء أحكام كل من البند 1 من المادة (23) وأحكام المادة (24) من المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980.

ولم يغفل القانون حماية الشركات الوطنية حيث جاء في المادة نفسها ويجوز أن يكون الطرح مقتصرا على الشركات الوطنية في احوال الاعمال النمطية أو التي يتوافر فيها تخصصات كافية في السوق المحلي.

وقدم القانون حماية كافية للمنتج الوطني وإعطاءه الاولوية بنص المادة 62 على أنه مع مراعاة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة مع دولة الكويت وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تعطى الأولوية في مشتريات الجهات العامة للمنتج الوطني.

وشددت المادة نفسها التي جاءت تحت عنوان (أفضلية المنتج الوطني) على أنه لا يجوز بعد إرساء المناقصة أن يستبدل بالمنتج الوطني الذي تمت على أساسه الترسية منتج مستورد إلا بموافقة المجلس.

ودعما للمنتج الوطني فإن المادة 87 من القانون الجديد بعنوان (أفضلية الصناعة الوطنية والمقاول المحلي) ألزمت المستثمر الاجنبي بشراء ما لا يقل عن 30 في المئة من الصناعات الوطنية.

ونصت المادة على أنه مع مراعاة الأحكام المقررة قانونا بالنسبة للاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي تراقب الجهة العامة التزام المقاول الأجنبي بشراء ما لا يقل عن 30 في المئة من الصناعات الوطنية.

ومنحت المادة نفسها أفضلية للمقاولين المحليين المصنفين بالجهاز أو في بلدية الكويت وذكرت انها تراقب التزام المقاول الأجنبي بأن يسند ما لا يقل عن 30 في المئة من أعمال المقاولة التي ترسى عليه إلى مقاولين محليين.

وتحت عنوان (تجزئة المناقصة ومراعاة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) جاءت المادة 61 من القانون لتنص على أنه إذا تساوت الأسعار بين عطاءين أو أكثر وكانت المناقصة تقبل التجزئة جاز للمجلس تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدمي العطاءات المتساوية بشرط موافقتهم على ذلك وعدم الإضرار بمصلحة العمل.

ومنحت المادة أفضلية للعطاءات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة- إن وجدت - متى كانت مطابقة للشروط والمواصفات.

وتنسجم تلك المواد التي جاءت بالقانون مع سياسة الدولة في دعم المنتج الوطني وتشجيع المستثمر المحلي وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى جانب الانفتاح الاقتصادي وجذب المستثمر الاجنبي.

أما المادة 85 من الباب التاسع بشأن منع تضارب المصالح والمساءلة والجزاءات في القانون الجديد فقد عالجت تعثر تنفيذ المشاريع بحرمان الشركات المتأخرة في التنفيذ من أي مناقصة تالية.

ونصت المادة على أن تحرم كل شركة متعاقدة تعثرت في تنفيذ العقد أو لم تنفذه بالشكل المطلوب من الدخول في مناقصة تالية حتى تسوية المناقصة محل الخلاف.

كما ان المادة لم تغفل حق الشركة في التظلم فيما يصدر ضدها من عقوبات منصوص عليها في مادة الجزاءات حيث نصت على انه يجوز للمناقص الذي صدر قرار بتوقيع عقوبة عليه التظلم من هذا القرار خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وذلك أمام لجنة التظلمات وتحدد اللائحة إجراءات تقديم التظلم والبت فيه.

أما فيما يتعلق ببعض الاستثناءات فإن القانون الجديد قيد بعض الاستثناءات الواردة في القانون القديم لبعض الجهات من خلال وضع بعض الاشتراطات ومنها ما جاء في المادة 65 من القانون القديم تستثنى من تطبيق احكام هذا القانون مشتروات المواد العسكرية لوزارة الدفاع وقوات الامن التي تحدد بمرسوم ويسري هذا الاستثناء على مقاولات المنشآت العسكرية في الظروف الطارئة.

لكن القانون الجديد اشترط في المادة 2 التي تطرقت للاستثناءات في الجهات العسكرية والبنك المركزي والنفط ان تنشأ في لجان متخصصة في تلك الجهات لعمليات الشراء والمقاولات وفق لوائح تنظيمية وان تراعى فيها احكام هذا القانون اضافة الى ديوان المحاسبة.

ويرى المختصون أن القانون الجديد من شأنه تلبية متطلبات التنمية وتلافي السلبيات القائمة في القانون القديم ومواكبة التطورات الادارية والإجرائية كما أنه يحقق الرؤية الاقتصادية للدولة في دفع عجلة التنمية وجذب المستثمر الاجنبي.

أبواب قانون المناقصات الجديد

الباب	العنوان	الفصول	عدد المواد
الاول	التعاريف ونطاق التطبيق	الفصل الاول: التعاريف الفصل الثاني: نطاق التطبيق	2
الثاني	التنظيم المؤسسي لأجهزة الشراء العام	الفصل الاول: أجهزة الشراء العام على المستوى اللامركزي الفصل الثاني: الأجهزة المختصة لشؤون الشراء العام على المستوى المركزي الفصل الثالث: إدارة نظم الشراء بوزارة المالية	7
الثالث	إجراءات الشراء وأساليب التعاقد	الفصل الأول: أحكام عامة بشأن إجراءات الشراء الفصل الثاني: أساليب التعاقد الفصل الثالث: أساليب شراء أخرى	14
الرابع	اختيار المتعاقد وتأهيل المناقصين	الفصل الأول: القوائم والتسجيل الفصل الثاني: الشروط العامة للتعاقد الفصل الثالث: التأهيل المسبق	9
الخامس	طرح المناقصة وتقديم العطاءات	الفصل الأول: اختصاصات الجهة صاحبة الشأن الفصل الثاني: اعلان الدعوة إلى المناقصة أو تقديم العروض أوطلبات التأهيل المسبق الفصل الثالث: وثائق المناقصة وبيانات العطاء الفصل الرابع: تقديم العطاءات وسريتها الفصل الخامس: وثائق العرضين الفني والمالي الفصل الساس: الاجتماع التمهيدي الفصل السابع: التأمين الأولي الفصل الثامن: أحكام سريان العطاء	15
السادس	إجراءات البت في المناقصة وتوقيع العقد	الفصل الأول: اجراءات المناقصة الفصل الثاني: إعادة طرح المناقصة او إلغاؤها الفصل الثالث: إجراءات الترسية الفصل الرابع: التأمين النهائي	26
السابع	الاوامر التغييرية وتعديل الاسعار	-	3
الثامن	النظر في الشكاوى والتظلمات	أولا: الشكاوى ثانيا: التظلمات	5
التاسع	منع تضارب المصالح والمساءلة والجزاءات	الفصل الأول: منع تضارب المصالح الفصل الثاني: مساءلة موظفي الجهات العامة الفصل الثالث: السلوك الواجب على المناقصين الفصل الرابع: الجزاءات	4
العاشر	العقد النموذجي وعقد الشراء	الفصل الأول: العقد النموذجي	1
الحادي عشر	أحكام ختامية	-	10

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

547 في تقارير اللجان و61 في طلبات مناقشة و42 في الاستجوابات

650 توصية في دور الانعقاد الرابع

المجلس يوصي بإيقاف جميع عمليات بيع الشركات والأراضي المملوكة للدولة

وافق المجلس في دور الانعقاد الرابع على 650 توصية تشمل التوصيات الواردة في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي وتوزعت التوصيات ما بين 61 توصية اثر نظر المجلس عددا من طلبات المناقشة و42 توصية اثر مناقشة ثلاثة استجوابات من بين خمسة استجوابات ناقشها المجلس و82 توصية وردت في تقارير لجان التحقيق المختلفة و465 توصية وردت في تقارير لجنة الميزانيات ويأتي ترتيب دور الانعقاد الرابع الأول بين أدوار الانعقاد في الفصل التشريعي الرابع عشر من حيث عدد التوصيات حيث وافق المجلس على 218 توصية في دور الانعقاد الثاني و435 في الثالث فيما بلغ عدد التوصيات في دور الانعقاد الرابع 650 توصية.

وتنوعت التوصيات ما بين ملفات الرياضة الكويتية والإصلاح الاقتصادي وإلغاء الدعوم ومخصصات العلاج في الخارج وتعرفة الكهرباء وحل مشكلة البدون وبيع الشركات والأراضي المملوكة للدولة والاستثمار في لندن ومتابعة برنامج الحكومة وظاهرة تطاير الحصى وتجاوزات شركة أدفانتج وميزانية التسليح لعشر سنوات مقبلة.

جلسة 27 أكتوبر 2015
13 توصية

ناقش المجلس الاستجواب الموجه من العضو محمد طنا لل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح المتضمن أربعة محاور عن: الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة والهيئة العامة للقوى العاملة والجمعيات التعاونية وما يتشابه من إدارات أخرى بطبيعة العمل ودور الرعاية الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية وهي المرة الأولى في تاريخ الحياة النيابية التي تتم فيها مناقشة استجواب في جلسة افتتاح دور الانعقاد ووافق المجلس على 13 توصية مقدمة من بعض الأعضاء.

جلسة 17 نوفمبر 2015
5 توصيات

وافق المجلس على التوصيات المقدمة من بعض الأعضاء في جلسة 2015/11/4م بعد الانتهاء من طلب المناقشة المتعلق بالوضع الرياضي وإيقاف النشاط الكروي في الكويت وانتهى المجلس إلى الموافقة على 5 توصيات:

جلسة 17 نوفمبر 2015
4 توصيات

وافق المجلس موافقة عامة على اقتراح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتأجيل البت في رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة بشأن بيع الحكومة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نظرا لعدم وجود معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية كي يستطيع أن يبين وجهة نظر وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار في التوصيات التي تضمنتها الرسالة وهي:

1 - إيقاف جميع عمليات بيع الشركات والأراضي المملوكة للدولة.

2 - تزويد ديوان المحاسبة بصفة دورية بحصر شامل بنسب المساهمة المباشرة وغير المباشرة للجهات التي يشرف عليها وزير المالية.

3 - تزويدها بالضوابط الواجب مراعاتها عند بيع الشركات التابعة التي تدير أصولا مقدمة على أراض حكومية بنظام حق الانتفاع.

4 - الخطة الاستراتيجية لهيئة الاستثمار بشأن بيع الشركات التابعة لها والمنفذ منها بالإضافة إلى الإجراءات التفصيلية لبيع تلك الشركات وفق القوانين واللوائح المتضمنة لذلك مع بيان بما تم بيعه خلال خمس سنوات سابقة والمخطط بيعه لخمس سنوات مقبلة من تاريخه.

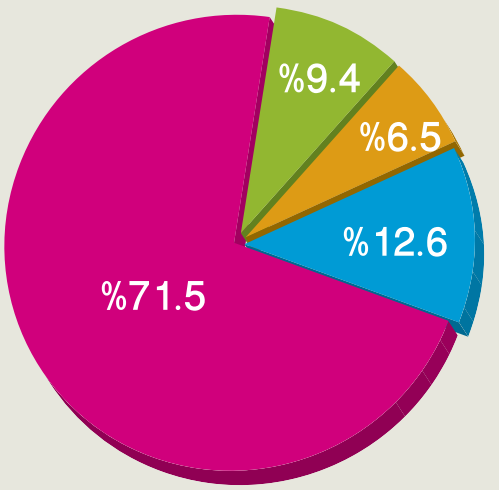

تصنيف التوصيات في دور الانعقاد الرابع

تصنيف التوصيات	توصيات طلبات المناقشة	توصيات الاستجوابات	توصيات تقارير لجان التحقيق	توصيات تقارير لجنة الميزانيات	إجمالي التوصيات
العدد	61	42	82	465	650
المعدل	% 9.4	%6.5	%12.6	%71.5	%100

جلسة 1 ديسمبر 2015
5 توصيات

إحالة التقرير الحادي عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة (أدفانتج) للاستثمارات الإدارية والاقتصادية وبما تضمنه من توصيات إلى الحكومة

تضمنت التوصية الواردة في تقرير لجنة حماية المال العام بصفتها لجنة تحقيق بشأن فحص ومراجعة علاقة الشركة الكويتية للاستثمار بشركة ادفانتج للاستثمارات الادارية والاقتصادية الاحالة على النيابة.

نظر المجلس التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق عن صفقة (الداو كيميكال) نظرا لتعلق الموضوع بقضايا تخص الأموال العامة واستعرض رئيس لجنة حماية الأموال العامة العضو د.عبدالله الطريجي ما تضمنه التقرير من فوق المنصة وجرت مناقشات شارك فيها بعض الأعضاء حيث اتفق الجميع على ضرورة محاسبة المتورطين في صفقة الداو ودفع دولة الكويت غرامة باهظة غير مسبوقة وقد انتهى المجلس إلى القرارات التالية:

وافق المجلس على 4 توصيات:

1 - إحالة تقرير لجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق إلى الحكومة مع قيامها بإحالته مع من ذكرت أسماؤهم إلى النيابة العامة مع تقرير لجنة التحقيق الوزارية وتقرير ديوان المحاسبة.

2 - إلزام الدولة ممثلة بمؤسسة البترول أو وزارة المالية بالادعاء بالحق المدني في المحاكم وتشكيل هيئة دفاع باسم الدولة لإبطال حكم التحكيم لابتنائه على غش للقيادة السياسية أثر في قرارها السيادي.

3 - إلزام الدولة ممثلة في محاميها إدارة الفتوى والتشريع بمتابعة قضية الداو أمام النيابة العامة لتقديم أي مستندات مطلوبة.

4 - امتناع أي جهة تابعة للدولة في إبرام أي عقد داخلي أو خارجي يحمل الدولة مبالغ مالية إلا بعد الرجوع إلى ديوان المحاسبة لمراجعته ماليا وللفتوى والتشريع لمراقبته قانونيا مع تحفظ الحكومة ممثلة في وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله على هذه التوصية وإشارة رئيس مجلس الأمة إلى ذلك.

جلسة 15 ديسمبر 2015
16 توصية

ناقش المجلس التقرير الأول للجنة الأولويات بشأن متابعتها لبرنامج عمل الحكومة خلال دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر ووافق المجلس في نهاية النقاش على إحالة التقرير متضمنا 16 توصية إلى الحكومة وهي:

1 - ضرورة تقديم الحكومة إلى مجلس الأمة تقارير ربع سنوية تفصح من خلالها عما تم تنفيذه من التزاماتها التي وردت في برنامج

التتمة ص06

وضع خطة شاملة لإعادة بناء الرياضة الكويتية وانتشالها من حالتها المتردية

قيام وزارة الخارجية بالتواصل الفوري مع الدول للوقوف أمام قرار الفيفا ضد الكويت

4 توصيات لإيقاف عمليات بيع الشركات والأراضي المملوكة للدولة

إعطاء المزيد من الصلاحيات لجهاز متابعة الأداء الحكومي وإلزامه لحضور اجتماعات لجنة الأولويات البرلمانية

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

26 توصية بشأن مخصصات علاج المواطن

توصيات المجلس نجحت في إيقاف لائحة العلاج بالخارج الجديدة

تتمة المنشور ص05

عمل الحكومة.

2 - ضرورة أن يكون لكل وزارة جهاز إعلامي يبرز ما قدمته المشاريع وانجازات لكي يكون المواطن والمقيم على بصيرة من العمل.

3 - ضرورة متابعة الامانة العامة للتخطيط لأداء مؤسسات الدولة لتنفيذ الخطة السنوية وخطة التنمية.

4 - ترى اللجنة أن يتم تنفيذ قرار مجلس الوزراء في حق القيادات التي لا تقوم بدورها المناط بها في إنجاز الخطة وتنفيذ المشاريع إما بالإفساح من مواقعهم وإحلال الكفاءات بدلا منهم أو بإلغاء مراسيمهم إذا كانت مواقعهم القيادية تتطلب مراسيم.

5 - أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما جاء في تقرير لجنة الأولويات الخاص بمتابعة أداء الحكومة للخطة السنوية وخطة التنمية ومتابعة تنفيذ التوصيات.

6 - كان هناك إصرار من قبل الوزراء باستمرار مراقبة لجنة الأولويات لاداء مؤسساتهم مع كتابة تقرير بشأن ذلك الاداء ذلك يؤدي إلى مساءلة الوزراء لمحاسبة المقصرين لذلك توصي اللجنة أن يستمر تكليفها بمتابعة أداء المؤسسات الحكومية في كل دور انعقاد كما توصي اللجنة بإلزام الجهات الحكومية الحضور إلى لجان المجلس متى ما طلب منها ذلك.

7 - إعطاء المزيد من الصلاحيات لجهاز متابعة الأداء الحكومي وإلزامه لحضور اجتماعات لجنة الأولويات المختصة بمتابعة تنفيذ أداء الخطة السنوية وخطة التنمية.

8 - العمل على الاهتمام بموضوع التركيبة السكانية ووضع سياسة ثابتة للعمالة الوافدة تأخذ في اعتبارها النواحي الاجتماعية والاقتصادية والامنية.

9 - الاهتمام بالتعليم العالي من حيث ملاحظة ازدياد مخرجات التعليم الثانوي ووضع القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

10 - العمل على مراجعة مناهج الدراسة وطرق التدريس والوسائل التعليمية في جميع مراحل التعليم العام والجامعي بما يكفل إعداد المواطن الكويتي لمواجهة تحديات المستقبل في ظل ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات مع الاخذ في الاعتبار عوامل تقوية الوحدة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة والتربية الوطنية والبعد عن الغلو والتطرف.

11 - العناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

12 - القضاء على كل مظاهر الإنفاق غير المبرر في جميع الجهات الحكومية وحماية المال العام من أي تعد قد يقع عليه وملاحقة المتطاولين عليه في الداخل والخارج جزائيا ومدنيا مع الأخذ في الاعتبار النأي باستثماراتنا الخارجية عن أي أدوات استثمارية محفوفة بالمخاطر.

13 - التخطيط للمستقبل سواء بالنسبة للنمو السكاني أو الزراعي أو الصناعي لا سيما عند تنفيذ قوانين الرعاية السكنية والعمل على تزويد المناطق التي تستحدث للرعاية السكنية بكافة الخدمات.

14 - ضرورة أن يكون الحفاظ على الهوية الوطنية للمجتمع الكويتي وثوابتها وقيمها الايجابية هدفا استراتيجيا تتكاتف من أجل تحقيق كل الجهود سواء الحكومية أو الاهلية ويأتي ذلك في العمل على التزام المعايير والقيم الأخلاقية والسلوكية والاجتماعية الفضيلة التي يتمسك بها شعبنا حماية لمجتمعنا من السلوكيات الدخيلة.

15 - التدقيق في جميع البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية بما يرقى بمستوى هذه البرامج فنيا وإعلاميا.

16 - يجب إبراز الجانب المشرق والنظام الديمقراطي الذي تتمتع به دولة الكويت حيث تتمتع بمجلس نيابي يقوم على انتخاب عام حر وأن حقوق الانسان في الكويت مكفولة لكل مواطن ومقيم وأن هناك لجنة برلمانية دائمة مختصة بحقوق الانسان.

جلسة 27 يناير 2016
9 توصيات

نظر المجلس طلب مناقشة قدمه 6 نواب خلال الجلسة بتحديد ساعة لمناقشة ما أثير حول قرار وزارة التربية المفاجئ في زيادة رسوم المدارس الخاصة وافق المجلس على توصية قدمها 24 نائبا بأن تلتزم وزارة التربية برد أي زيادة على الرسوم الدراسية التي تمت من قبل بعض المدارس الخاصة وإيقاف كل زيادة على الرسوم الدراسية لحين انتهاء لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد من قانون التعليم الخاص.

● وافق المجلس على قانون بشأن تعديل الاعتمادات فيما بين أبواب ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2016/2015 وفي هذا السياق وافق المجلس على التوصيات التالية:

- فتح باب التعيين في هيئة التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي لتغطية العجز الواضح في الأعداد المطلوبة لتغطية ساعات التدريس المطلوبة وخصوصا أن المبالغ المخصصة للصرف على مكافآت الساعات الزائدة قد تجاوزت المبالغ المعتمدة لرواتب أعضاء هيئة التدريب الحاليين .

التوصيات في التقرير الأول للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع القانون بشأن تعديل الاعتمادات فيما بين أبواب ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2016/2015 وهي 7 توصيات:

1 - العمل على توفير لائحة تنظيمية ذات ضوابط مهنية بهدف إحكام الرقابة المالية والادارية على المكافآت الزائدة عن النصاب وتنفيذها ضمن الاطار المنظم لقواعد تنفيذ الميزانية ومتطلبات الجهات الرقابية وذلك لضمان صرفها للمستحقين فقط تفاديا للمشاكل السابقة.

2 - العمل على تحديد سقف اعلى لعدد المواد الدراسية التي يتحملها كل عضو هيئة تدريس وتدريب وفق المعايير الاكاديمية المقبولة عالميا في هذا الشأن وعدم تجاوزها لضمان جودة العملية التربوية ومخرجاتها.

3 - تحديد سقف مالي معين ومحدد للساعات الزائدة عن النصاب لكل كلية من كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعدم تجاوزه خلال مدة تنفيذ الميزانية وارفاق بيان ذلك في ميزانية الهيئة ابتداء من السنة المالية 2017/2016.

4 - إرفاق بيان مالي تفصيلي موضحا فيه توزيع مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب على الفصول الدراسية الفصل الأول والفصل الثاني والفصل الصيفي ضمن المذكرة التفسيرية لميزانية الهيئة ابتداء من السنة المالية 2017/2016.

5 - العمل على ايجاد بدائل اخرى لتغطية النقص الحاصل حاليا في اعضاء هيئتي التدريس والتدريب وفق معايير واضحة للتقليل من الساعات الزائدة عن النصاب سنويا بدلا من اللجوء المكثف الى ساعات العمل الاضافية الزائدة عن النصاب لاعضاء هيئة التدريس كحل وحيد لهذه القضية.

6 - تأكيد قيام جهاز المراقبين الماليين بالتدقيق المسبق على كشوف الصرف لمزاولات اعضاء هيئة التدريس والتدريب للمكافآت الزائدة عن النصاب وفق المتطلبات الرقابية والتنظيمية للتحقيق من سلامة الصرف ومدى احقيته وفق القواعد المنظمة لتنفيذ الميزانية ومتطلبات الجهات الرقابية.

7 - فتح باب التعيين في هيئة التطبيقي لسد العجز المالي وساعات التدريس الإضافية المطلوبة.

جلسة 10 فبراير 2016
توصية واحدة

استكمل المجلس النقاش بجلسة 10 فبراير 2016 بشأن سياسة الحكومة تجاه الأوضاع الاقتصادية وإلغاء الدعوم وانتهت الجلسة إلى تلاوة توصية واحدة:

- تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أن تستمر في حالة انعقاد ودراسة الموضوعات ذات الصلة بمناقشة الأوضاع الاقتصادية وإلغاء الدعوم مع كافة الاطراف المعنية ومن ثم موافاة المجلس بالتوصيات المناسبة لكل التشريعات والقرارات المطلوب سنها وإنجازها للعرض على المجلس في جلسة 2016/3/1م

التتمة ص07

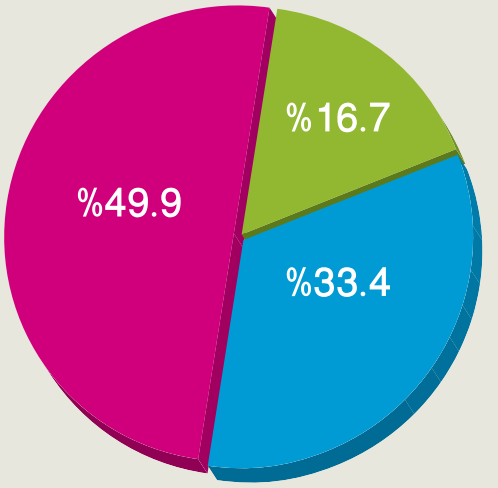

التوصيات موزعة على أدوار الانعقاد

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
عدد التوصيات	218	435	650	1303
المعدل	% 16.7	% 33.4	% 49.9	100%

مطالبة الحكومة بمعالجة اختلال التركيبة السكانية ووضع سياسة ثابتة للعمالة الوافدة

العمل على مراجعة مناهج الدراسة وطرق التدريس في جميع مراحل التعليم لحماية النشء من الغلو والتطرف

مطالبة الحكومة بتقديم تقارير ربع سنوية إلى مجلس الأمة عن معدلات تنفيذ مشاريعها

إعداد نظام فواتير مفصل شهري وسنوي لقياس معدلات استهلاك الكهرباء

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

5 توصيات بشأن الوضع الرياضي وإيقاف النشاط الكروي في الكويت

تتمة المنشور ص06

جلسة 1 مارس 2016
10 توصيات

وافق المجلس على 10 توصيات الواردة في التقرير الثاني للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مشروع قانون بشأن الإذن للحكومة في أخذ مبلغ من الاحتياطي العام وفتح اعتماد إضافي بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2015 وهي كالتالي:

1 - ضرورة توافر لائحة تنظيمية ذات ضوابط مهنة مقبولة بهدف إحكام الرقابة المالية والإدارية على ميزانية التسلح الاستثنائية مع إعطائها المرونة اللازمة للتنفيذ ضمن الإطار المنظم لقواعد تنفيذ ميزانية التسلح الاستثنائية مع إعطائها المرونة اللازمة للتنفيذ ضمن الإطار المنظم لقواعد تنفيذ الميزانية .

2 - قيام كل من وزارة الدفاع ومجلس الدفاع الأعلى بإجراء الدراسات الكافية والتخطيط المسبق والتنسيق الكامل بين الإدارات المختلفة بالوزارة قبل إبرام العقود الخاصة بالتسليح والتعزيزات العسكرية لتلافي أوجه القصور التي شابت العديد من التعاقدات السابقة.

3 - إخضاع الاتفاقيات والعقود المبرمة بشأن التسليح والمعدات العسكرية لرقابة الاجهزة الرقابية بالدولة.

4 - ضرورة تضمين نفس العقود الموقعة لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية بالحد الأدنى لمخزون قطع الغيار الذي يكفي لعمليات الصيانة الدورية لمدة خمس سنوات أو لمدة ربع العمر الافتراضي لتلك المعدات أيهما كما هو متبع في مثل هذه العقود.

5 - تضمين كافة عقود التسليح شروطا جزائية وضمانات كافية تكفل حق الدولة في استيفاء كافة الحقوق من قبل الغير وتضمن حسن تنفيذ التعاقدات بالمواصفات الفنية المطلوبة وفي المواعيد المحددة.

6 - الالتزام بتطبيق أحكام القانون رقم 25 لسنة 1996 بشأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

7 - ضرورة الفحص الفني وبذل العناية المهنية الفائقة من قبل المختصين في وزارة الدفاع لكشف وتجربة كفاءة وفعالية الأسلحة والمعدات والأنظمة العسكرية المشتراة ومدى مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوبة من قبل الوزارة قبل تسلمها تسلما نهائيا.

8 - ضرورة العمل على تهيئة الأماكن العسكرية اللازمة لتخزين الاسلحة والمعدات والأنظمة العسكرية المشتراة حفاظا على كفاءتها وفعاليتها وجاهزيتها وضمانا لعدم تلفها للحيلولة دون تكرار المآخذ التي شابت عمليات التخزين العسكرية سابقا.

9 - التأكيد على قيام جهاز المراقبين الماليين بالتدقيق المسبق على كشوف الصرف لعقود التسلح وفق المتطلبات الرقابية والتنظيمية للتحقق من سلامة الصرف وفق القواعد المنظمة لتنفيذ الميزانية ومتطلبات الجهات الرقابية.

10 - إرفاق بيان مالي تفصيلي موضحا فيه توزيع المبالغ المقدرة ميزانية التسلح محل التنفيذ للسنوات العشر المقبلة وبيان المنصرف الفعلي منها وذلك ضمن المذكرة الإيضاحية لميزانية وزارة الدفاع ابتداء من السنة المالية 2017/2016 .

جلسة 2 مارس 2016 مضبطة
26 توصية

ناقش المجلس طلبين مناقشة قدمها 19 نائبا بشأن مخصصات العلاج في الخارج وانتهى المجلس إلى الموافقة على 26 توصية.

جلسة 16 مارس 2016

ناقش المجلس طلب مناقشة بمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية واستيضاح سياسة الحكومة بهذا الشأن وانتهى النقاش إلى تقديم 9 توصيات لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وقع عليها 20 نائبا.

استجواب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

ناقش المجلس الاستجواب الموجه من العضو صالح عاشور لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وانتهى الاستجواب بالمناقشة والموافقة على 12 توصية قدمها بعض الأعضاء.

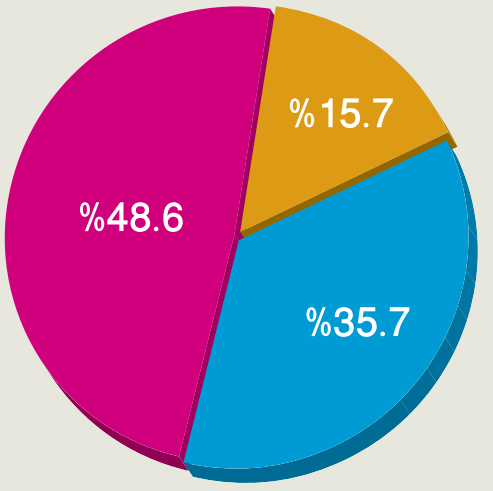

التوصيات موزعة علي أدوار الانعقاد من دون توصيات تقارير الميزانيات

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
عدد التوصيات	60	136	185	381
المعدل	% 15.7	% 35.7	% 48.6	% 100

جلسة 30 مارس 2016
6 توصيات

ناقش المجلس تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم وتضمن التوصيات التالية:

1 - ضرورة معالجة أوجه الخلل والقصور في تشكيل مجلس الادارة والهيكل التنظيمي لتلافي الجمع بين العمل التنفيذي وعضوية مجلس الادارة انسجاما مع قواعد حوكمة الشركات التي تقضي بضرورة الفصل في السلطات والصلاحيات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

2 - وضع ضوابط تحكم مدة عضوية مجلس الإدارة في شركة سانت مارتنز حسبما تقضي به قواعد حوكمة الشركات من ضرورة التقييم الدوري لكفاءة اعضاء مجلس الإدارة في تحقيق أهداف الشركة.

3 - اجراء التنسيق اللازم لاصدار البيانات المالية للشركة واعتمادها من مجلس الإدارة في الوقت الملائم والذي يتناسب مع تاريخ اصدار الهيئة العامة للاستثمار للميزانية المدققة لاحتياطي الاجيال القادمة.

4 - اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على ثلاثة تقييمات من مقيمين معتمدين ومحايدين قبل اتخاذ اجراءات البيع للعقارات حفاظا على اموال الهيئة.

5 - اصدار التوجيهات اللازمة لالزام مجلس ادارة الشركة بالتعاون التام مع فريق ديوان المحاسبة وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي يتم طلبها باقصى سرعة ممكنة حتى يتمكن من القيام بدوره الرقابي وفقا لقانون انشائه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته.

6 - ضرورة تزويد الديوان بالبيانات الخاصة بالمكافآت والحوافز التشجيعية للموظفين في الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار وعدم وضع قيود وعقبات على ممارسة الديوان دوره الرقابي.

جلسة 12 ابريل 2016
17 توصية

ناقش المجلس الاستجواب الموجه من العضوين أحمد القضيبي ومبارك الحريص للسيد وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي وانتهى الاستجواب بالمناقشة والموافقة على 17 توصية التي قدمها بعض الأعضاء.

جلسة 13 ابريل 2016
17 توصية

أحال المجلس الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقريرها الثاني والعشرين في شأن دراسة الوضع الاقتصادى والغاء الدعوم ورسالة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة بشأن قرار وكالة موديز بوضع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت تحت المراجعة للنظر في تخفيضه والملاحظات النيابية والتوصيات التي ابديت بشأنها لدراستها خلال اسبوعين ومن ثم إحالتها للحكومة وقد تضمن التقرير توصيات منها:

1 - إصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمتمثلة أحادية الدخل (النفط وتنويع مصادر الدخل) وتبني الاستراتيجيات التنموية البديلة للنفط بما يضمن استدامة التنمية وإجراء تغييرات جوهرية للسياسة المالية للدولة يكون أساسها مجموعة من الموارد غير قابلة النفاذ.

2 - رفع كفاءة الدولة في إدارة الإنفاق العام وخفض مساهمته في تحريك عجلة الاقتصاد بما يفسح المجال للقطاع الخاص ليلعب دورا أكبر في عملية إنتاج السلع والخدمات العامة ويعزز مساهمته في الناتج المحلي.

3 - وضع إستراتيجية إعلامية تهدف إلى توعية المواطن بتحديثات المرحلة الراهنة وأهمية الإصلاحات الاقتصادية.

4 - تغيير الثقافة السائدة لدى المواطنين وخلق ثقافة (المواطن شريك في التنمية).

إصلاح الخلل في التركيبة السكانية بما يضمن التوازن في إعداد العمالة الوافدة ونوعيتها.

5 - تحويل الخطط طويلة الأجل إلى إنجازات فعلية وواقع عملي والإسراع في إطلاق عجلة المشاريع الرئيسية الكبرى حيث إن جزءا من تلك المشاريع موجود لدى الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات.

التتمة ص08

10 توصيات في الإذن للحكومة بأخذ من الاحتياطي العام 3 مليارات لميزانية التسليح

منح فئة غير محددي الجنسية حق التعليم والرعاية الصحية وشهادة الميلاد ورخص قيادة سيارات

التحقيق في أوضاع مكتب استثمار لندن ينتهي إلى 6 توصيات

توفير القسائم للصناعيين وتوفير الأراضي للمشاريع الشبابية في توصيات استجواب القضيبي والحريص لوزير التجارة

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

17 توصية عن إصلاح الاقتصاد وإلغاء الدعوم ورفع كفاءة إدارة الإنفاق العام

تتمة المنشور ص07

6 - النظر بجدية إلى الهيكل الضريبي الحالي وإعادة صياغته بالصورة التي تساعد على تنويع مصادر الإيرادات العامة وتفرع من قدرة الحكومة على تمويل نفقاتها العامة على نحو أكثر استدامة

7 - تفعيل برنامج الخصخصة وإطلاق قوى المبادرة أمام القطاع الخاص ليلعب الدور الأساسي كمنتج للسلع والخدمات وكموظف لقوة العمل الوطنية.

8 - طرح المناطق السكنية الجديدة من خلال القطاع الخاص للاستثمار فيها بنظام BOT على أن يتولى هو الإنفاق على البنية التحتية لهذه المناطق بما يتوافر على ميزانية الدولة.

9 - رفع كفاءة الدولة في تحصيل إيراداتها حتى تتجنب الهدر الناجم من الإيرادات المتأخرة وغير المحصلة في قطاعات الكهرباء والماء والمواصلات.

10 - إصلاح القطاع العام بشكل شفاف وفعال حتى يلمس المواطن مدى قوة الالتزام الحكومي بتحقيق التغيرات الاقتصادية المستدامة للمواطنين.

11 - تفعيل دور الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في استقطاب الشباب والخريجين من خلال طرح مبادرات وأفكار خلاقة للمشاريع وبما يسمح بتخفيف الطلب على الوظائف الحكومية.

12 - تنفيذ الإصلاحات الإدارية الفعالة شاملة إصلاح الخدمة المدنية العام وتعزيز آليات التنسيق في وضع آلية للتخطيط المركزي للسياسات والمتابعة تجعل السياسات أكثر ترابطا ووضوحا.

جلسة 26 ابريل 2016
6 توصيات

وافق المجلس مشروع القانون في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء وذلك بعد استثناء قطاع السكن الخاص من هذا القانون.

وأحال المجلس القانون إلى الحكومة كما وافق المجلس على 6 توصيات في هذا الشأن هي:

- تركيب العدادات الذكية على الوحدات السكنية والتأكد من نسب الاستهلاك في هذه الوحدات لتقديم معلومات دقيقة على هذه النسب لاتخاذ قرارات قائمة على أرقام صحيحة.

- إعداد نظام فواتير مفصل شهري وسنوي مع توضيح معدلات الاستهلاك ومعلومات دقيقة عن الاستهلاك ومدى تناغمه مع برامج ترشيد الاستهلاك.

- دراسة منع استيراد الأجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك الكهربائي الكبير وتقنين دخول مثل هذه الأجهزة.

- دراسة استخدام الطاقة الشمسية للوحدات السكنية والاستفادة من تكنولوجية هذه الطاقة من خلال الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

- العمل الحثيث على دراسة وتنفيذ الطاقات البديلة لخفض استخدام تكنولوجيا حرق النفط أو الغاز.

- عمل برامج توعوية مكثفة لتوجيه المواطنين والمقيمين لترشيد استهلاك الانفاق في الكهرباء والماء والعمل على احتواء المناهج الدراسية في جميع المراحل لهذه البرامج التوعوية لتوجيه النشء لأفكار الترشيد بالاستهلاك.

جلسة 10 مايو 2016
33 توصية
تطاير الحصى

وافق المجلس على التصويت على 19 توصية المقدمة من بعض الأعضاء في جلسة 2016/4/27م بعد الانتهاء من مناقشة طلب المناقشة المتعلق بتطاير الحصى في شوارع الكويت.

التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة

نظر المجلس التقرير الأول للجنة حماية الأموال العامة عن ملاحظات ديوان المحاسبة وتقريره حول البيانات الخاصة بعقود الأنظمة الآلية للمعلومات والتي يتم تنفيذها بواسطة الشركة المتعهدة ووافق المجلس في نهاية النقاش على التوصيات التالية:

- إحكام الرقابة المالية والمستندية على تنفيذ العقود المبرمة للتحقق من سلامة استخدام الاعتمادات المالية والاغراض التي خصصت من أجلها.

- الالتزام بالقوانين والتعليمات المالية حفاظا على المال العام واتباع الإجراءات السليمة والمتعلقة بالتعاقد وتسلم الأنظمة وتشغيلها بشأن تحديد المتطلبات والمواصفات الفنية وفقا للمعايير العالمية من خلال جهة استشارية متخصصة وتأهيل الشركات المتخصصة وطرح الأعمال في مناقصة عامة وعدم اللجوء إلى التعاقد بالأمر المباشر وتحديد ضوابط وإجراءات الاختبار للأنظمة وتشغيلها بشكل دقيق وفي ظل وجود جهة استشارية متخصصة.

- وضع استراتيجية عامة للدولة لتنفيذ مشروعات تكنولوجيا المعلومات للحكومة واعتماد خطة لتنفيذها.

- عدم قصر التعاقدات بأي جهة بالدولة على شركة واحدة وتوسيع قاعدة المشاركة والاستفادة من تنوع الخبرات وتحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص.

- تفعيل دور المراقبين الماليين من خلال رقابتهم المسبقة والمتزامنة وفقا لقانون عملهم.

- ضرورة العمل على التنسيق والتعاون المطلوب بين الجهات والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لضمان تحقيق الاستفادة والهدف المرجو طبقا لمرسوم إنشائه.

- ضرورة حصر الأعمال غير المنفذة ومطالبة المقاول [مجموعة بشارة للتجارة العامة والمقاولات] بها وتحديد المتسبب في الجهات الحكومية عن سداد دفعات مالية عن أعمال غير منفذة مما ألحق الضرر بالأموال العامة للدولة وتحصيل هذه الأموال وضرورة إحكام الرقابة على صرف مستحقات الشركات حفاظا على المال العام.

- اتخاذ الإجراءات القانونية بشأن تحصيل كافة المبالغ التي تم صرفها تحت بند المساعدات الاجتماعية دون وجه حق للقصور في نظام الميكنة والبالغ قيمتها 2.6 مليون د.ك في ضوء ما أمكن لديوان المحاسبة حصره على أن تتولى الحكومة حصر كافة المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق وتحصيلها.

- اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل غرامة التأخير المستحقة على العقود ومحاسبة المتسبب عن ذلك.

- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وأمن أنظمة المعلومات لمنع دخول أو اختراق لكافة الأنظمة التي نفذت بعد التسلم من قبل الجهات الحكومية والاستعانة باستشاري متخصص للتحقق من سلامة ذلك حفاظا على أمن ومعلومات الدولة.

- عدم تجزئة أعمال العقود من قبل كافة الجهات بالدولة بما يضمن خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة المسبقة.

- معالجة أوجه الضعف والقصور في صياغة العقود من الناحية القانونية والفنية مع الشركات المنفذة بحيث تحفظ حقوق الدولة التعاقدية على أن تشمل الضمانات التي تكفل حماية الحقوق الفكرية للبرمجيات والنظم.

- معالجة أوجه القصور والتراخي في الجهات الحكومية بشأن ضوابط وإجراءات استلام الأنظمة الآلية من الشركة المنفذة في ضوء وجود ما يثبت اختبار النظم الآلية للتأكد من سلامتها وتحقيقها للاحتياجات المطلوبة من قبل الجهات المستفيدة في ظل وجود جهة استشارية متخصصة وتوثيق واعتماد المستندات الخاصة بإدارة ومتابعة وتنفيذ وصيانة النظم الآلية في الجهات الحكومية.

- تكليف الحكومة تشكيل لجنة محايدة تضم مستشارين من الفتوى والتشريع وجهاز المراقبين الماليين ومتخصصين في نظم المعلومات لإجراء التحقيقات اللازمة إليها سلفا من واقع تقرير ديوان المحاسبة على أن تزود الحكومة المجلس بما انتهت إليه أعمال اللجنة وما اتخذته الحكومة من إجراءات حفاظا على المال العام وتقدم الحكومة تقريرها مع بداية دور الانعقاد المقبل.

جلسة 14 يونيو 2016
98 توصية

تقارير للجنة حماية الأموال العامة

24 توصية

نظر المجلس 6 تقارير للجنة حماية الأموال العامة المدرجة على جدول الأعمال وقد انتهى المجلس دون مناقشة إلى إحالة تلك التقارير وما تضمنته من توصيات إلى الحكومة وهي كالتالي:

- تفعيل احكام القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- استيفاء طلبات التخصيص المقدمة الى بلدية الكويت بشأن املاك الدولة للموافقات اللازمة من الجهات الحكومية الاخرى قبل عرض طلب التخصيص على المجلس البلدي.

- اعداد تنظيم شامل بشأن تنظيم تخصيص املاك الدولة العقارية للحد من التخصيص ذي المنفعة الفردية ووضع قواعد لقبول التبرعات مقابل التخصيص لاملاك الدولة العقارية.

- اصدار القواعد وتحديد الاجراءات اللازمة للتنسيق بين الجهات المعنية بالمشاريع الحكومية واعداد الدراسات والتصاميم الخاصة بها قبل الموافقة عليها لتحاشي التعارض في المراحل اللاحقة مما يؤدي الى تأخر تنفيذ الأعمال.

- الحصول على موافقات الجهات الرقابية قبل اصدار الاوامر التغييرية.

- رفع كفاءة الاجهزة الفنية المختصة بالاشراف على تنفيذ المشاريع واتخاذ الاجراءات القانونية والادارية اللازمة بشأن تحميل المكاتب الاستشارية بالمبالغ التي يتحملها المال العام نتيجة اخطاء التصميم ودراسة الاسباب التي تؤدي الى اصدار الاوامر التغييرية للمشاريع الحكومية التي جاوزت 10% من المشاريع الانشائية.

- ضرورة تثمين المواد والمهمات المستغنى عنها قبل وبعد بيعها والالتزام بعدم بيع المواد وقطع الغيار المستغنى عنها قبل تقدير قيمتها عن طريق لجنة التثمين التي شكلت ثم طرحها بعد ذلك في مزايدة.

- ضرورة اتباع الاجراءات الواجبة بشأن بيع المواد المستغنى عنها عن طريق المزايدات.

- ضرورة التزام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي مستقبلا بايقاع الغرامات المشار اليها عند استحقاقها وتحصيلها من المعاهد الأهلية الملتزمة بذلك.

التقرير الثامن للجنة حماية الاموال العامة عن تطور أوضاع الاموال المستثمرة عن الفترات المنتهية في 30 يونيو 2010 حتى 30 يونيو 2015 في ضوء الملاحظات التي اوردها ديوان المحاسبة بتقاريره ويتضمن 8 توصيات منها:

- التزام الوزراء المختصين بتزويد

التتمة ص09

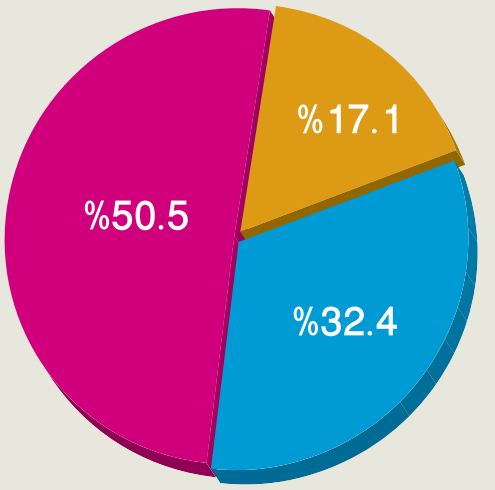

توصيات تقارير لجنة الميزانيات موزعة علي أدوار الانعقاد

دور الانعقاد	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
عدد التوصيات	158	299	465	922
المعدل	% 17.1	% 32.4	% 50.5	% 100

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

المجلس يوصي بالحصول على موافقة الجهات الرقابية قبل اصدار الأوامر التغييرية

التميمي والشايع والحريص والرشيدي يتابعون احدى جلسات الدور الرابع

تتمة المنشور ص08

رئيس ديوان المحاسبة بتقارير اوضاع لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة.

- التزام الوزراء بأن يتم تضمين تقارير اوضاع الاستثمارات جميع البيانات المالية التفصيلية الشاملة لجميع عناصر الاستثمارات خاصة تكلفتها وقيمتها السوقية وايراداتها واعباء تمويلها وفق نص المادة 7 من قانون حماية الاموال العامة.

- ضرورة التقييد بتضمين جميع التقارير المقدمة من الوزراء القيمة العادلة لكل من الاستثمارات العقارية والمحافظ المالية والقروض والاستثمارات الاخرى في نهاية كل فترة مالية حتى يتم التحقق من صحة وسلامة قيمتها ودقة عرض الاموال المستثمرة.

- دراسة اوضاع الشركات التي لا تباشر انشطتها الرئيسية المنصوص عليها في عقود تأسيسها وانظمتها الاساسية او تباشر استثمارات لا تواكب تلك الانظمة.

- تقوم وزارة العدل بتتبع التصرف الجنائي لكافة القضايا الواردة بالملفات سالفة البيان وموافاة مجلس الامة بنتيجة التصرف الجنائي فيها.

- تكييف الجريمة وما اذا كانت قائمة لدى النيابة العامة او لدى المحكمة المختصة.

- صورة من الحكم الصادر فيها اذا كانت قد انتهت بحكم بات او اتخذ اجراء قضائي فيها اذا لم تكن انتهت بحكم بات.

تقارير لجنة الميزانيات

وافق المجلس خلال مناقشته للحسابات الختامية للسنة المالية 2014 – 2015 للوزارات والجهات الحكومية الملحقة والمستقلة وربط ميزانية تلك الجهات للسنة المالية 2016 – 2017 على التوصيات الواردة في تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية وأحالها الى الحكومة وقد بلغ عدد التوصيات 465 توصية وكان العدد الاكبر منها عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة حيث تضمن تقرير لجنة الميزانيات 52 توصية وجدير بالذكر ان تقارير لجنة الميزانيات تضمنت توصية الى جميع الجهات الحكومية وبموافاة اللجنة بالاجراءات التي اتخذتها كل جهة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاصة بها.

نظر المجلس في جلسة 14 يونيو 2016 تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي حيث وافق على 5 حسابات ختامية و6 ميزانيات و74 توصية.

بنك الائتمان الكويتي
11 توصية

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الخامس للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي وعددها 11 توصية منها:

- استمرار التعاون مع الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على البنك

- تعديل تبعية ادارة التدقيق الداخلي في البنك لتتبع اعلى سلطة إشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها وتفعيلها تفعيلا حقيقيا.

- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتذليل المعوقات التي تحول دون تفعيل القانون الخاص بتوفير السكن الملائم للمرأة الكويتية بقيمة ايجارية منخفضة.

- العمل بجدية للإسراع بتنفيذ المشاريع الانشائية للبنك وفقا لجداولها الزمنية مع ضبط تكاليف الانشاء.

- الأخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية العقود عليها خاصة.

- العمل بشكل جاد لتقليص مستويات الاشراف في المشاريع الانشائية التي ينفذها البنك والاكتفاء بالكوادر الوطنية لديه في هذا المجال.

البنك المركزي
11 توصية

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الخامس للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية بنك الكويت المركزي وعددها 11 توصية منها:

- استمرار التعاون مع الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على البنك في التقارير الرقابية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من أثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

- تعديل تبعية ادارة التدقيق الداخلي لتتبع اعلى سلطة إشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011.

- إعادة النظر في أعداد المتقدمين للبرنامج التدريبي الخاص بتدريب وتأهيل الخريجين الجدد من الكويتيين للعمل في القطاع المصرفي والتوسع فيه خاصة ان الاهتمام بالبرامج التدريبية يسهم في إثراء سوق العمل سواء في القطاع العام او الخاص وكذلك اهتمام البنك بإطلاق دورات تدريبية تخصصية في المجال المالي والمصرفي للعاملين لدى بنك الكويت

المؤسسة العامة للرعاية السكنية
18 توصية

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير السادس للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية وعددها 18 توصية منها:

- ضرورة اعداد الدراسات الاقتصادية والفنية والهندسية للمشاريع المستقبلية وتحديد متطلبات المؤسسة بدقة مع الاخذ بالاعتبار النتائج والتوصيات الواردة بعقود الخدمات الاستشارية السابقة ومراعاة اختبار اعضاء ذوي مهنية وخبرة عالية للجنة تقييم العروض الفنية والمالية للتحالفات الاستشارية نظرا لاهمية العقود الاستشارية للمشاريع الانشائية.

- دراسة الملاحظات والمخالفات التي سجلها ديوان المحاسبة على عقود البنية التحتية لمشاريع المؤسسة وتسويتها ووضع آلية لاعداد العقود المستقبلية لمشاريع المؤسسة لتجنب الوقوع في نفس الاخطاء مرة اخرى.

- التأكد من سلامة المخططات الانشائية المعدة من قبل المكاتب الاستشارية قبل استخدامها في المشاريع الانشائية والعمل على زيادة عدد المهندسين في الادارة المختصة بالتصاميم الهندسية للمشاريع.

- الاسراع في تنفيذ المشاريع السكنية وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها مع ضبط تكاليف الانشاء والتأكد من جودة الاعمال المنفذة خاصة.

- ضرورة قيام مجلس ادارة المؤسسة بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة

- مبادرة المؤسسة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

بيت الزكاة
12 توصية

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الحادي عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية بيت الزكاة وعددها 12 توصية منها:

- التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى بيت الزكاة لضبط شؤون التوظف لديه وفقا للقرارات المنظمة.

- تنسيق بيت الزكاة مع وزارة المالية لحصر كافة المصروفات التي يجب ان تحول من ميزانية الزكاة والخيرات الى الميزانية الادارية الممولة من قبل الدولة بشكل نهائي.

- ضرورة تحميل تكلفة توزيع اموال الزكاة وغيرها من المصاريف الادارية المتعلقة بها على الميزانية التي تمولها الدولة وليس على المتبرعين وان تذهب تبرعاتهم بالكامل الى مقاصدها الشرعية والخيرية.

الهيئة العامة للطرق والنقل
10 توصيات

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الرابع عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري وعددها 10 توصيات منها:

- التنسيق والمتابعة مع مجلس الوزراء لتفعيل دور الهيئة وفقا لقانون انشائها للوصول الى رؤية حكومية مشتركة فيما يتعلق بنقل اختصاصات الجهات الحكومية الاخرى للهيئة..

- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الهيئة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذه المجالس.

- يجب اعطاء الاولوية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب الهيئة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء.

- مبادرة الهيئة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
12 توصية

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير السادس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعددها 12 توصية منها:

- بذل المزيد من الجهود لتنويع مصادر استثمارات المؤسسة المضمونة والآمنة والتي من شأنها ان تحقق العائد الامثل على المنظورين القريب والبعيد بما يكفل تلافي تمويل العجز الاكتواري التي تتحمله الخزانة العامة للدولة او تقليله والتنسيق مع الجهات الرقابية في هذا الشأن وتطوير كفاءة العاملين بالقطاع الاستثماري في المؤسسة وزيادة اعدادهم بما يناسب حجم الاستثمارات المدارة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى المؤسسة لضبط شؤون التوظف لديها وفقا للقرارات المنظمة لذلك والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها

التتمة ص10

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

21 توصية لمعالجة أوضاع البدون منها تجنيس المستحقين وأولوية التعيين

متابعة نيابية حكومية لاحدى الجلسات

تتمة المنشور ص09

التقارير الرقابية بهذا الشأن لا سيما اشارتها الى عدم التقيد بضوابط ديوان الخدمة المدنية.

- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة المؤسسة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.

- يجب اعطاء الاولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات ترغب الوكالة في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد.

- مبادرة المؤسسة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل اعمالها وفرعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات دوريا.

جلسة 15 يونيو 2016

استكمل المجلس تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي: وافق المجلس على 6 حسابات ختامية و7 ميزانيات و98 توصية.

معهد الكويت للأبحاث العلمية 20 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الثامن للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية وعددها 20 توصية منها:

- اتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على المعهد في التقارير الرقابية.

- عدم تجاوز المعهد للجهات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة المسبقة على اعماله وضبط تعاقدات المعهد وخاصة الاستشارية.

- العمل بجدية على زيادة ايرادات المعهد لتتناسب مع مصروفاته المتنامية سنويا.

- العمل على وضع استراتيجية واضحة للمعهد تمكنه من زيادة حصته السوقية من الابحاث العلمية سواء من الجهات الحكومية او القطاع الخاص وتفعيل دور المعهد ليكون استشاريا للحكومة في مجال الابحاث والدراسات.

الهيئة العامة للصناعة 14 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الثالث عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة وعددها 14 توصية منها:

- ضرورة اعادة النظر في اللائحة التنفيذية للهيئة لتصويب المآخذ التي تشوبها بما يسهم في تفعيل مجلس ادارتها وفق الاسس العالمية.

- العمل على تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الايدي العاملة الوطنية ذات الكفاءة الفنية من خلال التنسيق مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للعمل على زيادة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الصناعي غير النفطي وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

- العمل على سد الشواغر الوظيفية لدى الهيئة الخاصة وان تقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم كفاءة وفعالية النظم التشغيلية للهيئة يفيد بأن الهيئة تعاني نقصا في عدد موظفيها.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية 14 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير التاسع للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وعددها 14 توصية منها:

- العمل على التخفيف من شروط القبول في برنامج تدريب وتأهيل المهندسين الكويتيين حديثي التخرج من غير العاملين في الصندوق الكويتي لاتاحة الفرصة امام اكبر قدر ممكن من الراغبين بالالتحاق بهذا البرنامج خاصة ان مثل هذه البرامج تساعد في تأهيل الشباب الكويتي

- يجب اعطاء الأولوية لمعهد الكويت للابحاث العلمية لاي ابحاث او استشارات او دراسات يرغب الصندوق في تنفيذها في المجالات الداخلة.

- التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظف لدى الصندوق لضبط شؤون التوظف لديه وفقا للقرارات المنظمة لذلك والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها التقارير الرقابية بهذا الشأن خاصة ان الصندوق يعاني اختلالا واضحا في باب المرتبات.

مؤسسة الموانئ الكويتية 16 توصية

ووافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير السابع للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية مؤسسة الموانئ الكويتية وعددها 16 توصية منها:

- المتابعة الدورية للمواضيع المحالة الى النيابة العامة والقضاء وتقديم الدفوع القانونية المناسبة حفظا لحق المؤسسة والمال العام.

- الحرص على حسن صياغة الإحالات المقدمة للنيابة العامة من قبل المؤسسة وارفاقها بالمستندات الكافية والوافية والتي تحفظ حق المؤسسة القانوني امام الغير خاصة ان لدى المؤسسة العديد من لجان التحقيق حاليا مع وجود محاسبة المقصرين - إن ثبت ذلك - في الإحالات السابقة وسبق ان أوصت اللجنة بذلك.

- العمل على تطوير الموانئ الكويتية من خلال تبني احدث النظم التشغيلية ومتابعة تنفيذ اعمال العقود التي تبرم بهذا الشأن وسبق ان أوصت اللجنة بهذا الشأن.

- العمل على فتح باب التوظيف في المؤسسة والمغلق منذ سنة 1996 واستقطاب الخبرات الكويتية لتطوير المؤسسة بالاضافة الى حديثي التخرج والاهتمام بتدريبهم وتأهيلهم وسبق ان أوصت اللجنة بذلك.

وكالة الأنباء الكويتية 11 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير العاشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية وكالة الأنباء الكويتية وعددها 11 توصية منها:

- العمل على ان تكون الوكالة مركزا للتدريب في مجال تحرير الاخبار وما يتصل به مما يثري سوق العمل سواء في القطاع العام او الخاص اسوة ببعض الجهات التي تحمل نفس هذا المضمون كالهيئة العامة للاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

- تنسيق الوكالة مع وزارة المالية لإعادة النظر في نوع ميزانية الوكالة الحالية لتحديد النوع الأنسب لها والتقدم بها لمجلس الامة لاتخاذ اللازم.

الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة 11 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الخامس عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية الصندوق الوطني لرعاية وعددها 11 توصية منها:

- دعم المنتجات المحلية وتشجيع الابتكار وحقوق الملكية الفكرية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- تقديم مشاريع ودراسات ميدانية على ارض الواقع لاجتذاب الشباب وتسجيعهم على خوض التجربة الاستثمارية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات 12 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في التقرير الثاني عشر للجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الحساب الختامي وربط ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وعددها 12 توصية منها:

- اعادة النظر في اسس ومعايير التوظيف وتقليل عنصر (المقابلة الشخصية) والذي يستحوذ على 30% من معايير قبول المتقدمين وتقليله الى حدود ضيقة جدا بما لا يجاوز 10% اسوة بجهات حكومية جاذبة لضمان تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وتفاديا لتكرار مآخذ شابت جهات سابقة وهو ما سيساعد في انهاء مسألة اللغط التي قد تثار في القبول.

- العناية في اختيار الهيئة للمكاتب الاستشارية في المرحلة الحالية كونها في طور التأسيس والحرص بأن تضمن هذه العقود تأهيل الكوادر الوطنية العاملين لدى الهيئة وبأعداد كافية بما يؤهلهم للقيام بهذه الابحاث.

جلسة 19 يونيو 2016 115 توصية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي 22 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وعددها 22 توصية منها

- العمل على توفير لائحة تنظيمية ذات ضوابط مهنية بهدف احكام الرقابة المالية والادارية والمكافآت الزائدة عن النصاب وتنفيذها ضمن الاطار المنظم لقواعد تنفيذها.

- العمل على الإسراع في تنفيذ المشاريع الإنشائية للهيئة وتنفيذها وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها مع ضبط تكاليف الإنشاء خاصة.

- الحرص على عدم تجاوز الهيئة للجهات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة المسبقة على اعمالها خاصة وان الاجهزة الرقابية تسعى لتعاون الجهات الحكومية في ضبط مصروفاتها.

- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.

الإدارة العامة للإطفاء 13 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الادارة العامة للإطفاء وعددها 13 توصية منها

- العمل على وضع الآليات المناسبة للإسراع في تنفيذ خطط فيما يتعلق بوسائل النقل والمعدات والتجهيزات وفق برامجها الزمنية المحددة وخاصة شراء الدفعة الخامسة من الآليات والمعدات وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- العمل على سرعة سد الشواغر الوظيفية لدى الادارة العامة للإطفاء بشقيها الوظائف المدنية والوظائف الخاصة برجال الإطفاء من ضباط وضباط صف.

التتمة ص11

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

16 توصية لمتابعة برنامج عمل الحكومة ليكون لكل وزارة جهاز إعلامي يبرز إنجازاتها

العتيبي والجبري والحريص والعمير والعوضي والحريجي داخل احدى الجلسات

تتمة المنشور ص10

الهيئة العامة للبيئة
12 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للبيئة وعددها 12 توصية منها:

- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.
- العمل على معالجة اوجه الضعف التي تشوب نظم الرقابة الداخلية لكل من شؤون التخزين ووحدة الرقابة على المخالفات البيئية والحرص على ان تكون متناسبة مع حجم الاعمال الموكلة للهيئة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- تنسيق الهيئة مع الجهات الحكومية ذات الصلة لايجاد رؤية حكومية موحدة لتنظيم آلية الانتفاع من النفايات بدلا من تشعب هذه الفكرة الواعدة اقتصاديا وبيئيا بين الجهات الحكومية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلان عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.
- مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تزيل ما يعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العمة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

جامعة الكويت
20 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن جامعة الكويت وعددها توصية منها

- الحرص على عدم تجاوز الجامعة للجهات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة المسبقة على اعمالها خاصة ان الاجهزة الرقابية تسعى لتعاون الجهات الحكومية في ضبط مصروفاتها.
- عدم التوسع في مستويات الاشراف على المشاريع الانشائية التي تنفذها الجامعة والاكتفاء بالكوادر الوطنية لديها في هذا المجال خاصة انه لوحظ مؤخرا تعدد المستويات الاشرافية في المشاريع الانشائية الحكومية دونما وجود حاجة فعلية لها وتكبيد المال العام اعباء لا مبرر لها.
- العمل على ايجاد السبل العملية لتطبيق المادة 11 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي تنص على تلتزم الحكومة بتخصيص نسبة من مقاعد البعثات والمنح الدراسية التي توفرها في كافة الجهات الحكومية داخل وخارج الكويت لذوي الاعاقة وذلك طبقا للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من الهيئة وفقا لنوع ودرجة الاعاقة اضافة الى المادتين رقم 5 و15 من القانون المشار اليه في هذه التوصية.
- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.
- مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تزيل ما يعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية
10 توصيات

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية وعددها 10 توصيات منها

- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلان عند رغبة الجهة في طباعة مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.
- العمل على الاسراع في تنفيذ المشاريع الانشائية للهيئة وتنفيذها وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها ومعالجة الخلل الناتج من الناحية التخطيطية والتنفيذية للمشاريع ومتابعتها مع وزارة الاشغال بصفة دورية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تزيل ما يعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي
7 توصيات

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي وعددها 7 توصيات منها

- التعاون مع الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية جميع الملاحظات المسجلة على الهيئة في التقارير الرقابية للسنة المالية 2015/2014 وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.
- تنسيق الهيئة مع الجهات الرقابية لانشاء ادارة للتدقيق الداخلي مع الحرص ان تلحق تبعيتها بأعلى سلطة اشرافية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011 والذي يقضي بأن تكون تحت الاشراف المباشر للوزير وتفعيلها تفعيلا كاملا.
- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلان عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الانفاق العام في هذا المجال.
- مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تزيل ما يعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
17 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة وعددها 17 توصية منها:

- قيام الهيئة وبالتنسيق مع المجلس الاعلى للمعاقين بإعادة النظر بشكل جاد في نظام تشخيص وتقييم الاعاقة لوصول المنافع الاجتماعية المقرة قانونا للمستحقين الحقيقيين فقط وحسم هذه الملاحظة بشكل مهني لحصر مدعي الاعاقة وتقديمهم للعدالة واسترجاع ما صرف عليهم من دون وجه حق وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- تأكد الهيئة وبشكل دوري من تقيد المدارس والحضانات التي تتعامل معها من مدى مطابقتهم عمليا لما تم التعاقد من اجله وتكثيف فرق التفتيش في هذا الشأن.
- تأكد الهيئة من الجانب القانوني لقيامها بدعم جمعيات النفع العام كي لا يؤدي ذلك الى تداخل في الاختصاصات مع الجهات ذات الصلة خاصة وان وزارة المالية لم ترصد اي اعتمادات مالية لهذا الغرض اساسا في ميزانيتها والتنسيق في هذا الشأن مع الجهات الرقابية.
- قيام الهيئة بميكنة اعمالها وايجاد الآليات المناسبة للربط الآلي مع الجهات الحكومية ذات الصلة بعمل الهيئة مع الاخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية عقود الربط الآلي عليها.

الهيئة العامة للقوى العاملة
17 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للقوى العاملة وعددها 17 توصية منها:

- استمرار جهود الهيئة وتكثيفها بالتعاون مع الادارة العامة لمباحث شؤون الاقامة في ضبط مزوري اذون العمل العمالي والشركات الوهمية والعمالة السائبة.
- العمل بشكل دوري على مراجعة الرسوم التي تحصلها الهيئة بما لا يؤثر على سوق العمل للحفاظ على حقوق اصحاب العمل والعمال وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.

جلسة 20 يونيو 2016
100 توصية
الهيئة العامة للشباب والرياضة
16 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للشباب والرياضة وعددها 16 توصية منها:

- استمرار التعاون والتواصل مع الجهات الرقابية بشكل دائم والاخذ بتوجيهاتها لضمان سلامة العمليات المالية والادارية.
- التنسيق مع الجهات الرقابية لإنشاء ادارة للتدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها لأعلى سلطة إشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها وتفعيلها تفعيلا كاملا.
- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.

هيئة طباعة القرآن الكريم
12 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن هيئة طباعة القرآن الكريم وعددها 12 توصية منها:

- التعاون مع الجهات الرقابية بشكل دائم والاخذ بتوجيهاتها لضمان سلامة العمليات المالية والادارية والمحاسبية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.
- التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في ادارة التدقيق الداخلي وتعديل تبعيتها لتتبع اعلى سلطة اشرافية وتفعيلها تفعيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية

التتمة ص12

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

9 توصيات لمنع وزارة التربية من زيادة رسوم المدارس الخاصة

تتمة المنشور ص11

بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا.

- ان تراعي الهيئة ضبط شؤون التوظف وفق القرارات المنظمة من قانون الخدمة المدنية والعمل على تسوية الملاحظات المتبقية والبالغة 14 ملاحظة وفق القواعد المنظمة لذلك.

- ان تعمل الهيئة على سد كافة الشواغر الوظيفية لديها والالتزام بعدم استغلال الاعتمادات المالية المخصصة للتوظيف الا في الغرض المخصص لاجله وتقنين اللجان وفرق العمل والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية بشكل دوري في حال الحاجة للجان وفرق العمل وفق القواعد المنظمة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر 15 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة لتشجيع الاستثمار المباشر وعددها 15 توصية منها:

- تكثيف جهود مجلس ادارة الهيئة للعمل على تطوير وتحسين بنية الاستثمار في الكويت وتسهيل بيئة اداء الاعمال الاقتصادية والاستثمارية وازالة المعوقات التي تحول دون ذلك لتحقيق الرغبة السامية بأن تكون الكويت مركزا ماليا عالميا وزيادة حصة الكويت من الاستثمار الاجنبي خليجيا لاسيما انها متدنية للغاية رغم كل ما تتمتع به الكويت من مقومات استثمارية جاذبة ومناخ سياسي مستقر وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- تشجيع المستثمرين على نقل وتوطين واستعمال التكنولوجيا ووسائل الانتاج والتشغيل واساليب الادارة والخبرات الفنية والتسويقية الحديثة والمتطورة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- اعادة هيكلة الاستثمار لصالح القطاع الخاص لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

جانب من احدى جلسات دور الانعقاد الرابع

- ان تقوم الهيئة بوضع خطة استراتيجية معدة من قبل كوادرها الوظيفية الكويتية على تحديد القطاعات الاقتصادية التي يجب ان توجه اليها الاستثمار الاجنبي بما يتوافق مع خطة التنمية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل فيه وتسويق هذه الخطة تسويقا جيدا بما يضمن زيادة حصة الكويت من الاستثمار الاجنبي.

هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام 10 توصيات

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وعددها 10 توصيات منها:

- التعاون مع الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية جميع الملاحظات المسجلة على الهيئة وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

- التنسيق مع الجهات الرقابية لإنشاء ادارة للتدقيق الداخلي وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية وتفعيلها تفعيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الإدارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا.

- العمل على شغل الوظائف الشاغرة لدى الهيئة فور اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وفق القواعد المنظمة لذلك والعمل على تقنين المبالغ الخاصة بالمكافآت وترشيدها لاسيما فيما يخص مكافآت اللجان وفرق العمل.

- العمل على تنمية إيرادات الدولة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأفضل الشروط التعاقدية بما لا يخل بمصلحة طرفي التعاقد وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الإعلام عند رغبة الجهة في طباعة أي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.

- العمل على اعداد التقرير السنوي للهيئة كما جاء في المادة 33 من القانون رقم 116 لسنة 2014 وارساله لمجلس الامة وان يتضمن هذا التقرير بيانا بالايرادات المحصلة من كل مشروع منفذ لصالح الخزانة العامة للدولة والمصروفات التي وفرتها الخزانة العامة نتيجة لهذا المشروع.

- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.

هيئة أسواق المال 12 توصيات

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن هيئة أسواق المال وعددها 12 توصية منها:

- التعاون مع الجهات الرقابية والأخذ بتوجيهاتها واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية جميع الملاحظات المسجلة على الهيئة لا سيما الملاحظات المستمرة وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

- ضرورة قيام مجلس المفوضين بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات.

- قيام الهيئة باعداد حسابها الختامي وارفاق تقرير مراقب الحسابات الخارجي فيه.

- العمل على تصويب المآخذ التي شابت مخالفة بنود اللائحة المالية الخاصة بتنظيم الميزانية والحساب الختامي للهيئة لبعض احكام الدستور.

- استمرار الهيئة ببرنامجها التدريبي اسوة ببعض الجهات الحكومية التي تحمل نفس هذا المضمون كالهيئة العامة للاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والحرص على الشفافية في عرض تلك الفرص التدريبية لاستقطاب الشباب والعمل على التخفيف من شروط القبول في هذا البرنامج لاتاحة الفرصة امام اكبر قدر ممكن من الراغبين بالالتحاق به خاصة ان مثل هذه البرامج تساعد في تأهيل الشباب الكويتي بشكل مناسب لسوق العمل في القطاع الخاص.

مجلس الأمة توصيتان

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مجلس الامة وعددها توصيتان منها:

- تنسيق الامانة العامة لمجلس الامة وجميع الجهات الحكومية للاعلان عن جميع قضايا التدريب والتعليم والبعثات واعلانات التوظيف للوظائف الشاغرة.

بلدية الكويت 17 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن بلدية الكويت وعددها 17 منها:

- العمل على سد الوظائف الشاغرة في البلدية واعادة النظر في الهيكل التنظيمي والرقابية من تقرير ديوان المحاسبة بشأن متابعة توصيات تقييم أداء النواحي الرقابية والتشغيلية في بلدية الكويت في تصويب المآخذ التي شابت الهيكل التنظيمي ومنها على سبيل المثال التوسع في انشاء التقسيمات التنظيمية دونما حاجة وتكليف قطاعات بمهام واختصاصات لا تتواءم مع مهامها الاصلية والتقدم بها لديوان الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية لاعتمادها بما يضمن التخطيط الجيد للموارد البشرية وحسن توزيعها.

- تنسيق البلدية مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة والجهات الحكومية المعنية لتفعيل المادة رقم 14 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي تنص على ان تلتزم الجهات الحكومية والاهلية والقطاع النفطي التي تستخدم خمسين عاملا كويتيا على الاقل باستخدام نسبة من الاشخاص ذوي الاعاقة المؤهلين مهنيا لا تقل عن 4 % من العاملين الكويتيين لديها ولا يجوز لاي من هذه الجهات رفض تعيين المرشحين من الاشخاص ذوي الاعاقة للعمل لديها دون سبب مقبول خلاف الاعاقة وتوفر الدولة برامج تحفيزية لجهات العمل التي توظف ما يزيد على النسب المحددة من ذوي الاعاقة للعمل لديها دون سبب مقبول خلاف الاعاقة ويجوز للحكومة تقديم الدعم المادي للجهات التي تتجاوز هذه النسب ويصدر بشروط الدعم قرار من السلطة المختصة بناء على عرض الهيئة.

- تفعيل دور الإدارة القانونية لدى البلدية وان يكون لها دور وقائي والا يقتصر دورها امام الترافع في الدعاوى القضائية فقط وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- العمل على الاسراع في تنفيذ المشاريع الانشائية للهيئة وتنفيذها وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها وتكاليف انشائها ومعالجة الخلل الناتج من الناحية التخطيطية والتنفيذية للمشاريع خاصة ان نسب الانجاز لغالبية المشاريع ضعيفة جدا وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

الهيئة العامة لشؤون الزراعة 4 توصيات

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة لشؤون الزراعة وعددها 4 توصيات منها:

- إتخاذ الإجراءات الجادة لسحب الحيازات المخالفة للأغراض المخصصة من أجلها والأخرى غير المستغلة لإعادة استغلالها في تلبية الحاجات الماسة للبلاد في الأمن الغذائي.

- التنسيق مع ديوان المحاسبة للإستفادة من التقارير والدراسات المعدة من قبله في شأن المآخذ التي شابت استغلال القسائم الزراعية وقسائم تربية الماشية والهجن ودعم الأعلاف والعمل على تصويبها وفق المتطلبات الرقابية

الهيئة العامة لشؤون القصر

التتمة ص13

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

24 توصية عن تطاير الحصى ووضع جدول زمني لانتهاء المشكلة مع ميزانية تقديرية

تتمة المنشور ص12

12 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة لشؤون القصر وعددها 12 منها:

- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.
- العمل على انشاء مركز مالي واضح لكل قاصر على حدة لمعرفة ما له من مستحقات وما عليه من التزامات واختيار السياسة المحاسبية المثلى لأموال القصر المستثمرة لتكون موافقة للجوانب الشرعية والقانونية معا من دون الإضرار بحقوقهم وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لسداد المبالغ المتراكمة في حسابات غير المشمولين برعاية الهيئة.
- العمل على معالجة المآخذ التي تشوب ادارة استثمارات الهيئة كعدم توافق بعض استثماراتها لضوابط الشريعة الاسلامية والاستثمارات غير المدرة وضرورة الالتزام بلوائح الهيئة المعتمدة للاستثمارات واستخدام السياسات المحاسبية السليمة في عرض الاستثمارات بما يتناسب مع طبيعة نشاطها لإظهار حقوق المشمولين على حقيقتها المالية الصحيحة والعمل على رفع كفاءة ومستوى اداء القائمين على ادارة الاستثمارات وتعزيز مهنيتهم بالدورات العلمية والعملية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- العمل على الاستثمار في الادوات الاستثمارية المضمونة ذات الدخل الثابت او قليلة المخاطر بدلا من الادوات الاستثمارية ذات الطابع المضاربي حفاظا على اموال القصر وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- تحميل كافة المصروفات الادارية من رواتب ومكافآت المعينين والمتعلقة بإدارة مصالح شؤون القصر فقط على ميزانية الهيئة نفسها والتي تمول من الميزانية العامة للدولة بدلا من الميزانية التجارية للهيئة والتي تمول من اموال القصر كما هو معمول حاليا وان تقتصر الميزانية التجارية لإدارة اموال القصر على المصروفات التشغيلية لمصالحهم فقط وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- ان تنسيق الهيئة العامة لشؤون القصر مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة لتطبيق المادة رقم 14 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي تنص على ان تلتزم الجهات الحكومية والاهلية والقطاع النفطي التي تستخدم خمسين عاملا كويتيا على الاقل باستخدام نسبة من الاشخاص ذوي الاعاقة المؤهلين مهنيا لا تقل عن 4 % من العاملين الكويتيين لديها ولا يجوز لاي من هذه الجهات رفض تعيين المرشحين من الاشخاص ذوي الاعاقة للعمل لديها دون سبب مقبول خلاف الاعاقة وتوفر الدولة برامج تحفيزية لجهات العمل التي توظف ما يزيد على النسب المحددة من ذوي الاعاقة ويجوز للحكومة تقديم الدعم المادي للجهات التي تتجاوز هذه النسب ويصدر بشروط الدعم قرار من السلطة المختصة بناء على عرض الهيئة.
- العمل على وضع ضوابط تنظم عملية صرف الاموال المستقطعة من صافي عوائد الاستثمار والمقدرة سنويا ب 5 % خاصة انها من الملاحظات المستمرة لسنوات.
- ارفاق البيانات المالية المدققة ضمن الحساب الختامي المرسل الى مجلس الامة تنفيذا للتعاميم المالية المنظمة لذلك.

جلسة 21 يونيو 2016
78 توصية
الهيئة العامة للاستثمار
3 توصيات

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للاستثمار وعددها 3 توصيات منها:

- ضرورة تنسيق الهيئة مع كافة الجهات ذات الطابع الاستثماري والصناعي للحد من التشابك أو التداخل في الاختصاصات والعمل على تحقيق التكامل الأمثل من خلال استراتيجية متكاملة بهدف خلق فرص عمل للشباب الكويتي وتنويع مصادر الدخل.

وزراء ونواب داخل قاعة عبدالله السالم

- تكثيف جهود مجلس إدارة الهيئة للعمل على تطوير وتحسين بنية الاستثمار في الكويت وتسهيل بيئة أداء الأعمال الاقتصادية والاستثمارية وإزالة المعوقات التي تحول دون ذلك لتحقيق الرغبة السامية بأن تكون الكويت مركزا ماليا عالميا.
- زيادة حصة الكويت من الاستثمار الأجنبي خليجيا لا سيما أنها مدنية للغاية رغم كل ما تتمتع به الكويت من مقومات استثمارية جاذبة ومناخ سياسي مستقر.

مؤسسة البترول
52 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وعددها 52 منها:

أولا: التوصيات العامة على مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة:

- استمرار التعاون والتواصل مع الجهات الرقابية بشكل دائم والاخذ بتوجيهاتها لضمان سلامة العمليات المالية والإدارية.
- التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في إدارة التدقيق الداخلي لما له من أثر في الحد من الملاحظات الإدارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية ضمانا لحياديتها واستقلاليتها.
- العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى مؤسسة البترول الكويتية بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين وفقا لمقتضى أحكام القانون ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.
- تدعيم الجهاز المالي بالمؤسسة وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة بما يسهم في إحكام الرقابة المالية على الشركات التابعة للمؤسسة.
- العمل بشكل جاد على رفع مساهمة الإيرادات التشغيلية للمؤسسة في صافي ربحها وفقا للأسس الاقتصادية والمهنية والعمل بموضوعية على دراسة أسباب تحقيق الانشطة الرئيسية للمؤسسة لحسائر تشغيلية متتالية سنويا خاصة في المنتجات البترول والبتروكيماوية والنقل البحري والنتائج المالية للشركات التابعة والزميلة للمؤسسة والاستفادة من تقارير ديوان المحاسبة في هذا الشأن وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- العمل على مراجعة الاستثمارات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة في الأوراق المالية وغيرها من الادوات الاستثمارية بشكل دوري وايجاد الحلول المناسبة للتخلص من الاستثمارات الخاسرة مع تفعيل دور اللجان العليا في برامج الاستثمار في متابعة العمليات الاستثمارية اولا بأول والعمل على تلافي المآخذ والملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة بهذا الشأن وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- التنسيق مع الجهات الرقابية للعمل على مراجعة جميع الأسس المحاسبية المعتمدة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمؤسسة كي تظهر البيانات المالية للمؤسسة بصورة عادلة ومعبرة عن مركزها المالي.
- التنسيق مع الجهات الرقابية بشكل جاد للوصول الى رؤية مشتركة حول عناصر تكلفة انتاج البرميل وتحديد مكوناته الحقيقية على أسس مهنية وضبط تكاليف هذه العناصر وترشيدها.
- قيام المؤسسة بشكل جاد بإعادة النظر في آلية تأهيل مقاولي العقود واعمالهم والاوامر التغييرية وتحديد نطاق اعمال العقود والتأكد من ملاءتهم المالية وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالتنسيق مع الجهات الرقابية في هذا الجانب والاخذ بتوجيهاتها لتحجيم هذه الملاحظات بالحد الادنى وتلافيها على مستوى القطاع النفطي ككل وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.
- العمل على الإسراع في تنفيذ المشاريع النفطية وتنفيذها وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها وضبط تكاليف انشائها ومعالجة الخلل الناتج من الناحية التخطيطية والتنفيذية بالتنسيق مع الجهات الرقابية في هذا الجانب والاخذ بتوجيهاتها وسبق ان أوصت اللجنة بذلك.
- العمل على سد جميع الوظائف الشاغرة لدى المؤسسة وشركاتها التابعة وفق القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لذلك بما يضمن ويحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص لجميع المتقدمين والاهتمام بتكويت التخصصات النادرة وتقديم التحفيز اللازم لها.
- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.
- قيام المؤسسة بإعداد بيان للمركز المالي الحقيقي لشركاتها التابعة بحيث يظهر مركزها المالي الحقيقي كتقييم تجاري بحت قبل دعم المؤسسة لها نظرا لوجود العديد من الدعوم المباشرة وغير المباشرة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

ثانيا: التوصيات الخاصة بشركة نفط الكويت

- تنسيق الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية والجهات الرقابية لدراسة الاسباب المانعة من عدم تحقق الطاقة الانتاجية المستهدفة للنفط الخام وفقا للرؤية للاستراتيجية المرسومة لها لتلافيها مستقبلا وإعادة النظر بشكل جاد في مدى كفاءة مشغلي وحدات الانتاج المبكر واستبعاد المتعثر منهم.
- الاستمرار المحافظة على نسبة العمالة الكويتية في العقود النفطية للمقاولين والعمل على زيادتها تدريجيا والتأكد من وجود هذه العمالة الوطنية في المشاريع ميدانيا مع ضرورة التأكد من قيام مقاولي العقود النفطية التي تحتوي على بند التدريب بتأهيل القوى الوطنية والعمل على نقل الخبرات اللازمة لهم حسبما هو مطلوب منهم وفق الشروط التعاقدية والحرص على بيان الفرص التوظيفية في العقود النفطية بكل شفافية وبيان المزايا المالية للمتقدمين لاستقطابهم للعمل في القطاع الخاص وسبق ان

التتمة ص14

حصاد دور الانعقاد الرابع

«الدستور» أعدت ملفا شاملا ينشر على حلقات ويشمل أنشطة وفعاليات وجلسات مجلس الأمة على مدار 250 يوما هي عمر دور الانعقاد الرابع منذ انطلاقه في 27 أكتوبر 2015 ويشمل حصاد الأسئلة والاقتراحات والرغبات والاستجوابات وطلبات المناقشة وذلك قبل الجلسة الختامية.

المجلس يوصي هيئة الاستثمار بخلق فرص عمل للشباب الكويتي وتنويع مصادر الدخل

المجلس يصوت على احد قراراته

تتمة المنشور ص13

اوصت اللجنة بذلك.

8 - قيام الشركة بالاعتماد على خبراتها الذاتية من حيث تدريب عامليها بالتدريب العملي الامثل بما يساهم في التقليل في مصروفاتها المتعلقة بالعقود النفطية وخاصة فيما يتعلق بالعقود الخاصة بالتشغيل والصيانة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

ثالثا: التوصيات الخاصة بشركة البترول الوطنية الكويتية:

- تنسيق الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية والجهات الرقابية لمعالجة اسباب تدني كفاءة صيانة مصافي الشركة وإعادة النظر بشكل جاد في مدى كفاءة تلك الشركات واستبعاد المتعثر منهم.

رابعا التوصيات الخاصة بشركة صناعة الكيماويات البترولية:

- تنسيق الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية والجهات الرقابية لتسوية جميع الملاحظات المسجلة عليها بشكل جاد مع رصد اسباب نشأة تلك الملاحظات لضمان عدم تكرارها مستقبلا وتحجيم ظاهرة الاوامر التغييرية خاصة ان الشركة تعاني من قصور واضح في هذا الجانب.

- اعادة النظر في هيكلة الشركة بما يساهم في رفع مستوى النشاط التشغيلي الاساسي للشركة ليكون مصدرا للربحية عبر دخولها كشريك حقيقي في الانشطة البتروكيماوية وليس عبر تملك الاسهم مما يعود على المؤسسة في تنويع مصادر ايراداتها التشغيلية الصناعية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- العمل على ضبط شؤون التوظف في الشركة وفق القرارات المنظمة لها وتصويب ملاحظات ديوان المحاسبة فيما يتعلق بضبط مكافآت العمل الاضافي للموظفين وفق الحاجة الفعلية للعمل والتعاميم المالية المنظمة بتخصيص المزايا العينية للموظفين.

خامسا: التوصيات الخاصة بشركة ناقلات النفط الكويتية:

- تنسيق الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية لإظهار مركزها المالي الحقيقي قبل دعمها من قبل المؤسسة بعلاوة تأجير الناقلات السنوية للوقوف على كفاءة الاداء التشغيلي لها.

- قيام الشركة بشكل جاد بمتابعة جميع قضاياها والانتهاء من اجراءات التصفية بشكل حاسم كي لا يتم تحميلها بأعباء محاماة لا مبرر لها وذلك بالتنسيق مع الجهات الرقابية والأخذ بتوجيهاتها في هذا الشأن.

- قيام الشركة بشكل جاد للتخلص من الاصول غير المستغلة بمصنع تعبئة الغاز المسال وتصويب المآخذ المسجلة عليها في هذا الشأن وفق المتطلبات الرقابية.

- قيام الشركة بضبط الرقابة على العقود وإلزام المقاولين بالجداول الزمنية في تنفيذها وان تضمن العقود المبرمة بالنصوص القانونية المناسبة في تحمل المقاول للتكاليف المالية الاضافية الناتجة عن تأخره.

- قيام الشركة باستغلال ما يخصص للشركة من اراضي لتساعدها في اداء المهام التي قامت من اجلها.

- الاهتمام بتكويت التخصصات النادرة في العمليات البحرية واسطول الناقلات وتقديم التحفيز اللازم لهم.

- الحرص على ان تكون عقود التغذية المقدمة على ظهر الناقلات الكويتية متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية والتأكد من ذلك ميدانيا.

سادسا: التوصيات الخاصة بشركة البترول الكويتية العالمية:

- قيام الشركة بالتركيز على زيادة حصتها السوقية من النشاط التسويقي الذي تقوم به والتوسع الاقتصادي المدروس في هذا الشأن.

- تنسيق الشركة مع المؤسسة لمعالجة اسباب عدم تنفيذها لمشروعاتها الاستراتيجية والعمل على رفع نسبة الانجاز فيها.

سابعا - التوصيات الخاصة بشركة الاستكشافات البترولية الخارجية:

- عمل الشركة على معالجة الانخفاض السنوي لأرباحها من خلال اعادة النظر في اقتصاديات تشغيل الشركة والتركيز على الجانب الربحي بالاضافة الى الاهداف الاخرى كزيادة الانتاج وتعزيز الاحتياطيات النفطية من النفط والغاز ونقل الخبرات التكنولوجية وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية المستقبلية عند اعداد تقديرات المشاريع وخاصة المشاريع التي تنوي الشركة الاستحواذ عليها لتحقيق الاهداف المخطط لها وذلك للتقليل من الانحرافات في ميزانية الشركة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- العمل بدقة على تحديد قيمة العطاءات التي تنوي الشركة التقدم بها من خلال اجراء الدراسات الفنية اللازمة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

- العمل على رفع نسبة العمالة الكويتية في الحقول النفطية الخارجية للشركة خاصة وان اعداد الكويتيين في تلك الحقول وهو ما سيساهم في نقل الخبرات التكنولوجية للشركات النفطية التي تعمل داخل الكويت وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

ثامنا: التوصيات الخاصة بالشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود:

- العمل على مراجعة متوسط سعر بيع وقود الطائرات بشكل دوري وعلى اسس تجارية بما يضمن تنافسية سعره بين مطارات المنطقة قدر المستطاع وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

تاسعا: التوصيات الخاصة بشركة خدمات القطاع النفطي:

- تنسيق الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية لترشيد مصروفات الشركة بما يتناسب مع موقفها التنفيذي الحالي والذي يرمي الى تصفيتها وان تكون الميزانية المعتمدة للشركة مقتصرة على المبالغ الخاصة بالمحاماة وما يتصل بها من مصروفات لإنجاز هذا الامر.

- تنسيق الشركة مع مؤسسة البترول الكويتية بإعادة النظر في كل من الهيكل الاداري للشركة ومجلس ادارتها المتضخم نسبيا والعمل على اقتصاره بالحد الادنى من الموظفين لإنجاز اعمال تصفية الشركة.

الهيئة العامة للشباب 11 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للشباب وعددها 11 منها:

- العمل بجدية لاستصدار اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة لتباشر مهامها بأسرع ما يمكن.

- الحرص على الا تكون الاعتمادات المالية المخصصة للجان وفرق العمل والمكافآت بديلا عن التوظيف.

- ان تنسق الهيئة العامة للشباب مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لتطبيق المادة رقم 14 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة والتي تنص على ان تلتزم الجهات الحكومية والاهلية والقطاع النفطي التي تستخدم خمسين عاملا كويتيا على الاقل باستخدام نسبة من الاشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيا لا تقل عن 4 % من العاملين الكويتيين لديها ولا يجوز لأي من هذه الجهات رفض تعيين المرشحين من الاشخاص ذوي الإعاقة للعمل لديها دون سبب مقبول خلاف الإعاقة وتوفر الدولة برامج تحفيزية لجهات العمل التي توظف ما يزيد عن النسب المحددة من ذوي الإعاقة ويجوز للحكومة تقديم الدعم المادي للجهات التي تتجاوز هذه النسب ويصدر بشروط الدعم قرار من السلطة المختصة بناء على عرض الهيئة.

- الإسراع في تنفيذ وصيانة المشاريع الإنشائية لا سيما مراكز الشباب وفقا للجداول الزمنية الخاصة بها مع ضبط تكاليف الإنشاء والتأكد من جودة الاعمال المنفذة.

- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة بوزارة الإعلام عند رغبة الجهة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال.

- مبادرة الجهة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تزيل ما يعرقل اعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

الهيئة العامة للغذاء 11 توصية

وافق المجلس على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن الهيئة العامة للغذاء وعددها 11 منها:

- التعاون مع الجهات الرقابية بشكل دائم والاخذ بتوجيهاتها لضمان سلامة العمليات المالية والادارية والمحاسبية وايجاد آليات اكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات اولا بأول.

- تنسيق مجلس ادارة الهيئة مع الجهاز الحكومي لمتابعة الاداء لمتابعة الجهات الحكومية الاخرى للانتهاء من صدور اللوائح اللازمة كافة لنقل الاختصاصات الوظيفية للهيئة بما يسهم في مباشرة الهيئة دورها كما نص قانون انشائها على ذلك.

- تنسيق الهيئة مع ديوان الخدمة المدنية لاستكمال الهيكل التنظيمي لها لمباشرة نقل وتسكين موظفي الجهات الحكومية المراد نقل الاختصاصات منها للهيئة.

- تنسيق الهيئة مع ديوان الخدمة المدنية ليتضمن الهيكل التنظيمي ادارة للتدقيق الداخلي مع الحرص ان تلحق تبعيتها بأعلى سلطة اشرافية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011 والذي يقضي بأن تكون تحت الاشراف المباشر للوزير وتفعيلها تفعيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل وتداركها قبل وقوعها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والاداري مستقبلا.

الداخلية توقع عقدا مع شركة بريطانية لتأمين مطار الكويت

الخالد: تمديد فترة الحبس الاحتياطي 4 أيام بدلا من يومين بالتنسيق مع مجلس الأمة

الخالد يشرف على توقيع عقد الشركة البريطانية

وقعت وزارة الداخلية عقدا مع شركة (جروب فور اس العالمية البريطانية) المتخصصة بمجال تأمين المطارات العالمية لتأمين مطار الكويت الدولي وذلك تحت اشراف وزارة الداخلية.

وقالت ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أشرف على توقيع العقد مع الشركة.

وقال الخالد إن العقد يعد أول خطوة ضمن خطوات أخرى تستهدف رفع الكفاءة الأمنية في مطار الكويت الدولي وتحديث المنظومة التقنية فيه لمواكبة المستجدات في هذا المجال.

وأكد ضرورة تدعيم مستوى الأمن في المطار ضد أية مخاطر محتملة ولسد الثغرات التي أشارت إليها بعض التقارير الفنية وليكون مطار الكويت في مصاف المطارات الآمنة على مستوى المنطقة والعالم.

وأضاف أن مطار الكويت الدولي واجهة الكويت التي يجب أن تعكس الصورة الأمنية المثالية التي ننشدها لبلدنا. واوضح أن العقد يتضمن تقديم خدمات تأمين واستشارات وتدريب في الداخل والخارج الامر الذي يعكس الأهمية القصوى التي توليها وزارة الداخلية لرفع مستوى أجهزتها الأمنية في كل القطاعات.

يذكر أن الشركة البريطانية تعتبر واحدة من كبرى الشركات العالمية المتخصصة في تأمين المطارات بالإضافة الى تأهيل وتدريب الكوادر البشرية لرجال امن المطارات عبر سلسلة من الدورات الخارجية والداخلية المتخصصة بمجال تأمين المطارات بهدف حصولهم على شهادات معتمدة عالميا للارتقاء الى المستوى والمعايير الدولية.

وبموجب العقد ستقوم الشركة بتقديم الاستشارات الأمنية حسب معايير المنظمات العالمية اضافة الى تأهيل كوادر وزارة الداخلية واستقطاب الخبرات الامنية اللازمة لرفع كفاءة اجراءات الامن والسلامة في مطار الكويت الدولي.

ومن ناحية اخرى أكد الشيخ محمد الخالد ضرورة تضافر كافة الجهود من جميع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على المخدرات كليا.

وقالت ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي ان الشيخ محمد الخالد أشرف على عملية فض احراز آخر ضبطيات المخدرات والمؤثرات العقلية بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد وعدد من القيادات الأمنية.

ودعا رجال مكافحة المخدرات الى بذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب لمحاربة هذه الآفة التي تستهدف الشباب ومحاربتها

الداخلية الفريق سليمان الفهد أن حماية هذا البلد والحفاظ عليه تتطلب زيادة في اليقظة والحرص من الجميع لا سيما الأجهزة الأمنية التي تعتبر العين الساهرة على أمن الوطن وسلامة مواطنيه.

من جهته قال وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي ان رجال المباحث تمكنوا من التعامل مع الأساليب الاجرامية المبتكرة التي يتبعها الجناة وهم على أهبة الاستعداد دائما لمواكبة كافة الأساليب التي ينتهجونها.

واوضح ان من اهم المشاكل التي تؤثر في عملية ضبط كافة الجناة وتقديمهم للعدالة قصر فترة التوقيف (الحجز الاحتياطي) والتي تبلغ يومين بحيث تؤثر على سير التحقيقات الى جانب عدم تمكن رجال المكافحة من ضبط باقي العناصر المتورطين في القضايا.

من جانبه أكد وكيل وزارة

بحث مع ماكينزي دراسة خصخصة الرياضة الكويتية

الحمود: بذل كل جهد ممكن للارتقاء بالعمل الإعلامي

الحمود مستقبلا د. أحمد الأثري

بحث وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود مع المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. أحمد الأثري أوجه دعم الهيئة في استضافتها الدورة الرياضية الثامنة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت وزارة الإعلام في بيان صحافي امس إن الشيخ سلمان الحمود أكد خلال اللقاء تقديم وزارتي (الإعلام) و(الشباب) كل أوجه الدعم اللوجستي والإعلامي لإنجاح هذه البطولة الرياضية الخليجية المقرر أن تستضيفها الهيئة نوفمبر العام المقبل انطلاقا من الأهمية التي تحظى بها لدى القطاعات الشبابية الخليجية كافة. كما تناول اللقاء تفعيل سبل التعاون والتنسيق بين وزارة الإعلام والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من خلال البرامج التي يمكن أن تقدمها الهيئة للمساهمة في عملية تدريب وتأهيل الكوادر الكويتية الشابة. من جانب آخر التقى الشيخ سلمان الحمود أيضا رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في وزارة الإعلام محمد الزمانان وأعضاء مجلس الإدارة فارس العنزي وناصر القحطاني وفهد العنزي ويوسف الكندري ووائل الرشيد وعبدالله فلاح حصوان حيث قدم لهم التهنئة على تشكيل مجلس الإدارة الجديد.

وشدد الشيخ سلمان خلال اللقاء على أهمية التمسك بقيم الوحدة الوطنية وإعلاء المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار في ظل التطورات المتسارعة المحيطة في المنطقة.

وأكد بذل كل جهد ممكن للارتقاء بالعمل الإعلامي وخدمة ورعاية مصالح العاملين في وزارة الإعلام ضمن حدود القانون ليظل العمل النقابي وجها مشرقا لنهج الديمقراطية والحرية المسؤولة الذي تسير عليه دولة الكويت منذ نشأتها وتتوارثه الأجيال جيلا بعد جيل.

من جهة أخري ترأس الحمود اجتماعا نوعيا ومشتركا للجهاز التنفيذي الرياضي التابع للهيئة العامة للرياضة وشركة (ماكينزي) الاستشارية العالمية لاستعراض دراسة أولية مقدمة من الشركة تتعلق بخصخصة الرياضة الكويتية وتطوير العمل الرياضي.

وقالت الهيئة العامة للرياضة في بيان صحافي امس إن هذه الخطوة تأتي تأكيدا على حرص الحكومة واهتمامها بإنجاز مشروع الخصخصة في أقرب وقت ممكن ضمن سلسلة من التشريعات الرياضية التي تهدف الى الارتقاء بالعمل الرياضي والشبابي.

وقدمت الشركة العالمية عرضا أوليا عن الواقع الرياضي الكويتي سواء كان يتعلق بالرياضة الترويحية أو الرياضة للجميع أو الرياضة التنافسية وكيفية تطويرها وتحويلها إلى واقع الخصخصة بما يحقق أقصى استفادة في هذا المجال.

وأبدى الفريق الحكومي بعض الملاحظات على هذه الدراسة الأولية وطالبوا الشركة العالمية أخذها بعين الاعتبار والانتهاء منها خلال الفترة القصيرة المقبلة.

الأوقاف تؤكد ضرورة تحري الدقة في إخراج الزكاة

أكدت إدارة الإفتاء في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ضرورة تحري الدقة في إخراج زكاة الأموال وزكاة الفطر وفقا لما جاء في الفتاوى الشرعية المنصوص عليها.

وقال مدير الادارة تركي المطيري في تصريح صحافي انه يشترط في الزكاة أمور تم تحديدها في فتوى صادرة عن الوزارة تنص على ان يبدأ الحول الزكوي على المسلم عندما يملك مقدار النصاب من المال النامي الزائد عن حاجاته الأصلية وهي البيت السكني والسيارة الخاصة وفرش البيت المعتاد لأمثاله والملابس والطعام الكافي له ولأسرته وما الى ذلك من الحاجات الأساسية لمعيشته ومعيشة من تلزمه نفقته من أهله.

ولفت الى انها تنص على ان يعادل النصاب 85 غراما من الذهب الخالص أو قيمتها من العروض التجارية والنقود فإذا ملك المسلم هذا المقدار ومضى عليه الحول وهو عام هجري كامل من وقت ملك النصاب وبقي عنده نصاب أو أكثر فإن الزكاة تجب عليه بمقدار ما عنده من المال في نهاية الحول.

وذكر ان على المستفيد أن يقوم كل ما عنده من المال النامي في آخر الحول الذي ملك فيه النصاب ثم يزكي ما عنده بنسبة 2.5 بالمئة ويدخل في التقويم النقود التي يملكها والعقار التجاري ولو لم يكن مكتملا.

وفيما يخص زكاة الفطر بين المطيري أن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم حي عند غروب شمس آخر يوم من رمضان وقادر على إخراجها.

ناصر المطيري يشارك في بطولة العالم للدرفت باليابان

صورة من إعلان البطولة

يشارك متسابق نادي باسل السالم الصباح لسباق السيارات والدراجات النارية ناصر المطيري في الجولة الرابعة لبطولة العالم للدرفت للسيارات المقررة في اليابان يومي السبت والأحد المقبلين.

وقال المطيري لكونا قبيل توجهه إلى اليابان إنه يحتل المركز الـ 11 بالترتيب العام للبطولة من أصل 118 متسابقا دوليا محترفا.ولفت إلى أنه المتسابق العربي الوحيد المشارك في البطولة إلى جانب متسابقين من أستراليا وأمريكا وفرنسا والبرازيل وإندونيسيا وماليزيا واليابان ونيوزيلندا.

وأوضح أن هذه الجولة ستقام في حلبة (أيبيسو) التي تعد أكثر حلبات الدرفت صعوبة حيث يحتوي مسارها على قفزة وانحدار للاسفل ومنحنى طويل وبخطورة المنافسة عليه في جبال ولاية فوكوشيما اليابانية.

المسجد الكبير يزخر بالمصلين التماسا لليلة القدر

المسجد الكبير يمتلئ بالمصلين

في ليالي العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك يتهجد المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها طلبا للرحمة والغفران والتماسا لليلة القدر المباركة التي هي خير من الف شهر سائلين المولى عز وجل الخير والرحمة في صلاة القيام ويشهد مسجد الدولة الكبير جموعا غفيرة من المصلين خلال هذه الايام المباركة تمتلئ بهم ساحة المسجد من الداخل ويشغلون مساحة كبيرة من الساحة الخارجية

الإطفاء تحذر: الحر يزيد الحرائق

العقيد خليل الامير

دعت الادارة العامة للاطفاء المواطنين والمقيمين الى ضرورة توخي الحيطة والحذر نظرا الى ارتفاع درجات حرارة الطقس مشيرة الى ان البلاغات التي تلقاها مركز عمليات التابع لها زادت بنسبة 2.7 عن الربع الأول في عام 2015.

واوضح مدير ادارة العلاقات العامة والإعلام بالإدارة العامة للاطفاء العقيد خليل الأمير في تصريح لكونا ان فرق الإطفاء تلقت خلال الربع الأول من العام الحالي 2879 بلاغا داعيا الجميع الى اتخاذ تدابير وقائية كافية واقتناء مطافئ الحريق والتعرف على كيفية استخدامها وتركيب أجهزة كشف الدخان في المنازل.

ودعا الى ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية كمبدأ وطني ولتلافي حرائق الحمل الكهربائي الزائد عبر إغلاق الأجهزة الكهربائية والأنوار غير المستخدمة.

وحذر من إلقاء الرماد الناتج عن الفحم المستخدم للبخور والاغراض الاخرى في سلة المهملات مؤكدا أنها سبب رئيسي لاندلاع الحرائق في المنازل.

كما حذر من سخانات الطعام التي يتم فيها استخدام شعلة التسخين مشددا على اهمية ابعاد هذه الشعلات عن أي مصدر للاشتعال كالقماش وغيره.

ودعا أولياء الأمور لمتابعة أبنائهم الصغار وإبعاد مصادر الاشتعال عنهم لكي لايعبثوا بها.

الوفيات

● **محمد حمد اليحيى المحمد اليحيى، 87 عاما، (شيع)**، رجال: مشرف، ق4، ش6، ج2، م8، تلفون: 50900945، 99011244، نساء: حطين، ق3، ش319، م15، تلفون: 94403033.

● **بدرية جراد عبدالعزيز السعدون، أرملة/ثامر عبدالله عواد السعيدي، 68 عاما، (شيعت)**، رجال: سلوى، ق12، ش3، م4، تلفون: 97993240، نساء: سلوى، ق12، ش11، م22.

● **عفان محمود محمد حسن الفيلكاوي، 56 عاما، (شيع)**، رجال: العدان، ق1، ش53، م17، مقابل جمعية العدان رقم 1، تلفون: 98090099، 99339313، نساء: الصباحية، ق1، ش17، م859، تلفون: 23620294.

● **عبدالحميد عثمان الوادي، 61 عاما، (شيع)**، نساء: الظهر، ق2، ش5، ج2، م17، تلفون: 23831678، 66880780.

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:16
الشروق	04:51
الظهر	11:51
العصر	03:25
المغرب	06:51
العشاء	08:24

حالة الطقس

حالة الطقس
45 - 29
أعلى مد
07.16 صباحا - 08.35 مساء
أدنى جزر
01.01 صباحا - 02.14 مساء

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع